النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 550 ■ من 4 الى 10 مارس 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

معاد الجحري:

يوم الأرض، طوفان الأقصى... مقاومة مستمرة حتى التحرير

09 08 07

إن إسقاط التطبيع سيكون، كما تدل على ذلك دروس التاريخ، بفضل التقاء بين كفاح الشعب الفلسطيني ونضال الشعبي المغربي

15

الفساد يتفشى، المخزن يتغول، ما العمل؟

11

معضلة التشغيل في صفوف النساء بالمغرب...

13

كلمة العدد:

الهوية ميدان ورهان للصراع الطبقي

برزت قضية الهوية، بشكل قوي وواسع وعنيف بل دموي في كثير من الأحيان، منذ نصف قرن تقريبا. فما هي أسباب ذلك وما هو منظورنا وموقفنا من هذه القضية الشائكة؟

لعل أهم أسباب ظهور قضية الهوية واتخادها كل هذه الأهمية هي:

• فشل حركات التحرر الوطني بقيادة البرجوازية والتي كانت، في الغالب، ذات منحى علماني في إنجاز المهام التحررية التي أنشأت من أجلها، بل تحول جل الأنظمة، بعد الاستقلالات، إلى أنظمة تبعية للامبريالية واستبدادية.

• تشكل الهوية ملجأ وحماية ضد تغول الاستبداد وتكثيف الاستغلال في ظل هيمنة الرأسمالية المتوحشة وضعف تنظيمات الدفاع الذاتي للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها النقابات.

• ضعف اهتمام اليسار بقضايا الهوية وعجزه على تشكيل بديل شعبي للقوى الرجعية السائدة.

• دور الامبريالية في تشجيع الهويات المخترقة للطبقات على حساب الهوية الطبقية والصراعات الهوياتية على حساب الصراع الطبقي، وذلك لتقسيم الطبقة العاملة وإضعافها وتفتيت الدول لإحكام السيطرة عليها.

• لعب فكر ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية دورا خبيثا في التنظير للهويات من خلال وضع الهوية الطبقية في نفس مستوى الهويات الأخرى. وبالتالي طمس أن التناقض الأساسي هو التناقض الطبقي، وتحديدا التناقض ما بين الطبقة العاملة والبرجوازية.

يرتكز منظورنا لقضية الهوية على المادية التاريخية:

• لم تتشكل هوية شعب معين دفعة واحدة وإلى الأبد في فترة ما من تاريخه. وعكس ذلك، فإنها حقيقة تاريخية حية تتجدد باستمرار وتعبر عن آماله وطموحاته. إنها، في نفس الآن، نتاج لتجربته التاريخية وتعبير على مشروعه المستقبلي. وبالتالي، فمن الخاطيء حصر هوية شعب ما في لحظة معينة من تاريخه.

• لا يوجد شعب عاش بمعزل عن شعوب أخرى. لذلك تأثرت شعوب بشعوب أخرى من خلال الحروب والتجارة والهجرة والثقافة والفكر والفن...وعلى هذا الأساس، إغتنت هوية الشعوب واكتسبت أبعادا متعددة بتعدد اسهامات شعوب أخرى. إن اختزال هوية شعب في بعد واحد وقمع الأبعاد الأخرى يؤدي إلى نتائج كارثية(حروب أهلية و/أو تطهير عرقي...).

• إن كل بعد من أبعاد الهوية متناقض: مثلا، كما طرح ماركس، يمكن أن يعبر الدين عن آلام المضطهدين(ات) ويشكل رافعة لنضالهم(ن) من أجل التحرر(لاهوت التحرير) أو يمكن أن يستعمل من طرف الطبقات السائدة لتأبيد استعبادهم(ن)(أفيون الشعوب). كما أن الوطنية يمكن أن تكون تقدمية حين تقوي نضال الشعوب ضد الاستعمار والأمبريالية ويمكن أن تصبح رجعية، بل عنصرية وعدوانية، حين تصبح شوفينية تمجد تفوق شعب على الشعوب الأخرى أو تسعر التناقضات بين الشعوب. وأيضا النسوانية يمكن أن تكون تقدمية حين تناضل من أجل المساواة الكاملة بين النساء والرجال والحقوق الخاصة للمرأة كمرأة وأم وقد تصبح رجعية حين تضع الصراع ضد الرجال في موقع الصدارة.

تأسيسا على ما سبق، تبنى المؤتمر الوطني الخامس التصور التالي لهوية الشعب المغربي:

«هكذا تداخلت وانصهرت في تكوين هوية شعبنا عناصر متنوعة منها العروبة والأمازيغية والإسلام والوطنية إضافة إلى البعدين الإفريقي و المتوسطي وأصبحت وحدة متماسكة صمدت في وجه كل محاولات زرع التفرقة والصدام، مما يفرض الدفاع عن هذه الهوية، عن مكونها العربي الذي تعرض للتهميش، رغم كل الخطاب الرسمي حول التعريب، وعن مكونها الأمازيغي الذي يعاني من تهميش مضاعف»(الأطروحة 38).

ماهي مهامنا، كماركسيين-لينينيين، إزاء قضايا الهوية؟

-أولا وأساسا، نعتبر أن البعد الأساسي للهوية هو البعد الطبقي: ذلك مثلا، أن فلاحا صغيرا، أكان أمازيغيا أو عربيا، يعاني من إقطاعي، أكان أمازيغيا أو عربيا. لكن ذلك لا يعني أن الأبعاد الأخرى ليست مهمة.

-ثانيا، إن الهوية ميدان ورهان للصراع الطبقي بين المشاريع الطبقية المختلفة. ولذلك، يجب أن تحضى بأهمية بالغة من طرف قوى التغيير، وخاصة القوى الماركسية-اللينينية. هذا الصراع الذي يتخذ شكل معركة الأفكار وأيضا المساهمة في بناء حركة أمازيغية تقدمية وحركة نسائية تقدمية تشكلان رافدين لقوى التحرر والديمقراطية والاشتراكية في بلادنا.

-ثالثا، يجب أن نسعى إلى تطوير العناصر التي تخدم نضال شعبنا من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية في مختلف أبعاد هويتنا وأن نتصدى للعناصر الرجعية والعنصرية والمتراجعة فيها.

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تندد بقمع وقفة يوم الأرض بسلا واكادير..

دعت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إلى تنظيم اليوم التضامني السادس عشر (16)، بمناسبة الذكرى 48 ليوم الأرض الخالد، عبر وقفات ومسيرات شعبية في حوالي 40 مدينة؛

وبوصمة مخزية جديدة على جبين المطبعين، تعرضت المسيرة الشعبية بمدينة سلا، إلى المنع والحصار؛ حيث تم تطويق المسيرة بأعداد كبيرة من قوات القمع المخزني مع قطع الطريق على مسار المسيرة، وفي مقدمتها أعضاء السكرتارية الوطنية للجبهة، فتم تحويل المسيرة إلى وقفة تضامنية واحتجاجية حاشدة.

كما تعرضت المسيرة الشعبية بأكادير لقمع مخزني شنيع.

ورغم هذا القمع والأمطار الغزيرة في عدد من المناطق، فقد تميزت هذه التظاهرات بالصمود والوحدة، جسد من خلالها المتظاهرات والمتظاهرون قيم التضامن مع الشعب الفلسطيني والإشادة بصموده البطولي ومقاومته الباسلة وتشبثه بحقوقه المشروعة؛ وإدانة ما يتعرض له من حصار وتجويع ومحاولات استئصال وتهجير وإبادة جماعية، خاصة بقطاع غزة الصامد بشكل أسطوري، في وجه آلة الحرب والدمار الصهيونية التي انكشفت أمام العالم في أبشع صورها.

كما أكد من خلالها الشعب المغربي مناهضته لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم ومطالبته بإسقاطه وإغلاق مكتب الاتصال فورا وسن قانون بتجريم التطبيع في كافة المجالات.

إن السكرتارية الوطنية بعد وقوفها على سير هذا اليوم الوطني، تعلن للرأي العام ما يلي:

1) إدانتها بأقوى العبارات للقمع الذي شمل المسيرة في كل من سلا وأكادير وهو قمع آخذ في التصاعد بشكل مثير في المدة الأخيرة، بعد الإعلان عن محاكمة 13 مناضلا من الجبهة بسلا وإغلاق كليات جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ومنع وقفة في سيدي سليمان واعتقال المناضل عبد الرحمان زنكاض...

2) اعتبارها هذا الخيار القمعي للدولة بمثابة دليل على عمق التنسيق والتحالف بين النظام المخزني والكيان الصهيوني وأن الطريق لاسقاط التطبيع يتطلب المزيد من توسيع النضال وتنويع أشكاله.

3) إشادتها بالمشاركة الواسعة في هذه التظاهرات وبمبادرات عدد من الهيآت وانخراطها بمبدئية في دعوة الجبهة.

4) تأكيدها على مواصلة كل أشكال النضال المشروعة وتكتيفها وتقويتها، نصرة للحق الفلسطيني ومن أجل وضع حد لحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها في قطاع غزة، وفتح المعابر وكسر الحصار الظالم الذي يرزح تحته، وإغاثته بشكل مستعجل عبر مده بمقومات الحياة الضرورية، إلى جانب مواصلة النضال الشعبي ببلادنا حتى إسقاط التطبيع المخزي مع الكيان الصهيوني ودولته الإستعمارية العنصرية اللقيطة.

سكرتارية الجبهة.

الرباط، في 31 مارس 2024

الجبهة الشعبية تُحمّل الإدارة الأمريكية والاتحاد الدولي للصحفيين المسؤولية عن المجزرة الصهيونية الجديدة ضد خيام الصحفيين بالوسطى

حَمّلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي المسؤولية عن المجزرة الجديدة التي ارتكبها العدو الصهيوني ضد خيام للصحفيين والنازحين داخل مشفى شهداء الأقصى بالمحافظة الوسطى والتي أدت إلى ارتقاء عدد من الشهداء والجرحى من بينهم صحافيون وإعلاميون.

وأكدت الجبهة أن إصرار العدو الصهيوني على مواصلة حرب إبادته على الشعب الفلسطيني في القطاع، وتجاوز كل المحرمات، مستهدفا فيها المشافي وقوافل الإغاثة والصحفيين والنازحين والطواقم الطبية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة، يؤكد من جديد أن هناك ضوء أخضر أمريكي ودولي لهذا العدو لمواصلة هذه الجرائم دون حسيب أو رقيب.

ونددت الجبهة بالعجز الرسمي العربي في وقف هذه المحرقة والذي وصل حد التواطؤ، مؤكدة أن الأنظمة العربية الرسمية ما زالت مصممة على عدم استخدام أوراق القوة التي تمتلكها للضغط من أجل وقف حرب الإبادة في القطاع؛ فالبعض منها منشغل بقمع التظاهرات والحراكات الشعبية المتضامنة مع غزة، والبعض الآخر فتح موانئه لتنفيذ جسر بري لتزويد الاحتلال بالوقود والأغذية والسلة الغذائية تعويضا عن الحصار المائي الذي تفرضه المقاومة المسلحة اليمنية في عرض البحر الأحمر.

كما انتقدت الجبهة حالة الصمت المريبة من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين الذي لم يقوم بأي دور ملموس وجدي على صعيد وقف المذبحة الصهيونية بحق الصحفيين وتوفير الحماية اللازمة لهم أثناء العمل، فأعداد شهداء الصحافة والإعلام غير مسبوقة وتزداد ولم تحدث في أي صراع من قبل، وهذا بحاجة ماسة إلى تحرك فوري على كافة الصعد من أجل ضمان حماية الصحفيين، وإحالة كل الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين إلى محكمة الجنايات الدولية باعتبارها جرائم حرب مكتملة الأركان.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الإعلام المركزي: 2024-3-31

الجبهة الشعبية تدين بأشد العبارات جريمة الاغتيال الصهيونية لقيادات إيرانية وتصفها بإرهاب دولة منظم

أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأشد العبارات جريمة الاغتيال الصهيونية الجبانة للسيد محمد رضا زاهدي القيادي البارز في فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني وعدة دبلوماسيين إيرانيين بعد استهدف مبنى القنصلية الإيرانية بالعاصمة السورية دمشق، ووصفت هذه الجريمة بأنها تصعيد كبير، وإرهاب دولة منظم.

وتقدمت الجبهة من الأخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأحر التعازي، مؤكدة أن هذه الجريمة البشعة لم ولن تثني إيران عن مواصلة واجبها في دعم المقاومة الفلسطينية وإسناد القضايا العادلة في المنطقة.

وأكدت الجبهة أن الكيان الصهيوني يتعامل مع نفسه كدولة عصابات مارقة تدوس بأقدامها على كل المواثيق والمعاهدات الدولية، مشددة أن الكيان الصهيوني مصمم على جر المنطقة إلى تصعيد كبير، وهو يدرك تماما أنه سيدفع ثمن هذه الجرائم باهظا وسيدخل مواطنيه في حمام من الدم وويلات وكوارث لن يستطيع تحملها، كما سيجر المنطقة إلى تصعيد وتفجير كبير.

وختمت الجبهة مؤكدة أن سياسة الاغتيالات فاشلة كانت دوما دافعا وحافزا لتصعيد الضربات الموجعة على الكيان الصهيوني.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الإعلام المركزي :

1- 4- 2024

الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي...
تطالب بإطلاق سراح معتقل الرأي عبد الرحمن زنكاض

تُتابع «الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب» أطوار الاعتقال التعسّفي الذي طال السيد عبد الرحمن زنكاض، الناشط بالجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وعضو جماعة العدل والإحسان بمدينة المحمّدية، على خلفية نشره تدوينات بمواقع التواصل الاجتماعي يستنكر فيها التخاذل الرسمي في دعم فلسطين ضد حرب الإبادة الصهيونية.

لقد اعتقلت قوات الأمن بمدينة المحمدية السيد زنكاض يوم 22 مارس الجاري، بعد اقتحام منزله وترويع أسرته، في خرق سافر لمقتضيات الدستور والقانون المغربيين. ويعتبر الفصل 23 من الدستور أنّ الاعتقال التعسفي من «أخطر الجرائم»، ويعرّض مقترفيه «لأقسى العقوبات».

وقد تمت متابعة عبد الرحمن زنكاض في حالة اعتقال بمقتضيات القانون الجنائي عوض قانون الصحافة والنشر، وجرى تحديد الجلسة الثانية لمحاكمته يوم الإثنين المقبل 01 أبريل 2024.

إنّ الهيئة، وإذ تعبّر عن تضامنها الكامل مع السيد عبد الرحمن زنكاض، فإنها تطالب السلطات بالإنهاء الفوري لهذا الاعتقال التحكّمي واللاقانوني. كما تنبّه الهيئة إلى تصاعد الاعتقالات التعسفية والمتابعات القضائية التي تطال المناضلين من أجل القضية الفلسطينية، كالمحاكمة التي انعقدت في الأسبوع الماضي بمدينة سلا، والتي يُحاكم فيها مجموعة من أعضاء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بتهم «التظاهر غير المصرح به»؛ و«التحريض على التظاهر».

إنّ التنديد بجرائم الإبادة الجماعية في فلسطين ومناهضة تطبيع بلادنا مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي مارس أبشع الجرائم في حق أطفال ونساء ورجال غزّة، هو واجب أخلاقي وحق أساسي من حقوق الإنسان. كما أن استنكار التطبيع والتخاذل الرسمي في دعم فلسطين هو حق في التعبير عن الرأي ينبغي كفالته لا تجريمه.

وستتابع «الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب» الممارسات الظالمة واللاقانونية الصادرة عن السلطات المغربية فيما يخص هذا الجانب، عبر رصد وتوثيق الانتهاكات؛ ومناصرة كل ضحايا منظومة القمع.

الرباط، الخميس 28 مارس 2024.

شهادة الرفيق ادريس عدا في حق العاملة الفقيدة يامنة العلاوي

مصابنا واحد و عزاؤنا واحد ..

توفيت اختنا يامنة العلاوي وفي قلبها غصة ظلم وقهر تهد الجبال..

لازال أذكر الصفرة التي كانت تسبغ سحنتها وجسدها النحيف المنهك وهي مكومة مع رفيقة محنتها، في كوخ المعتصم بالقرب من باب ضيعة كواليتي بين في شتوكة ايت باها، وهو الكوخ الذي تم افراغهما منه بقوة المخزن، لحماية صورة الباطرون الذي كان ينتظر زيارة من لجنة موفدة من زبنائه في الخارج، حيث لا يهم ان تموت يامنة واختها من الجوع والمرض، المهم هو تلميع الصورة البشعة للباطونا الجشعة.

لازلت اذكر نبرة صوتها المبحوح من الوهن رغم اصرارها على البقاء في اعتصام مفتوح الى ان تنال حقها كاملا ..

لازلت اذكر سردها لتفاصيل رحلة العذاب بين المحكمة والمفتش والقائد، وظروف طردها التعسفي وتكالب عناصر الارتزاق النقابي مع الباطرونا مصاصة الدماء، لشريدها رفقة رفيقة محنتها.

اليك أختنا يامنة المغفرة والرحمة، ولذكراك الطيبة الخلود في وجداننا، وعهدا لن نخون او نبيع قضيتك ، عهدا على أننا على خطاك ومن اجل قضتيك، قضية الطبقة العاملة، باقون هنا حتى النصر أو النصر ..

بني تجيت:

الساكنة تبدع في تخليد يوم الأرض

أبى أهالي بني تجيت الأبية إلا أن يبتكروا أسلوبا معبرا لتخلي ذكرى يوم الأرض يوم 30 مارس، ليس فقط تضامنا مع الشعب الفلسطيني وإدانة العدوان الصهيو /امبريالي على الإنسان والأرض والمصير. ولكن أهالي بني تجيت جسدوا الذكرى بغرس أشجار الزيتون تحت رعاية العلم الفلسطيني، وهو ما يرمز إلى تشبث الشعب الفلسطيني بارضه وبهويته المادية والثقافية والتاريخية، وهو ما ترمز إليه شجرة الزيتون من ثبات وعمق الجذور وصمود ومقاومة.

تحية لأهالي بني تجيت.

شتوكة ايت برها:

من مستجدات ملف المكتب النقابي لعمال ضيعات «عمر اعراب»

طرد عامل موقوف من السكن الوظيفي

متابعة للمعركة النضالية التي يخوضها المكتب النقابي لعمال الضيعات المسماة « عمر أعراب» بجماعة انشادن إقليم اشتوكة أيت باها نخبر الرأي العام بما يلي :

إقدام صاحب الضيعة صباح اليوم الاربعاء 27 مارس 2024 رفقة مرافقين له أحدهما حارس والآخر مكلف بالسقي بذات الضيعة على اقتحام السكن الوظيفي لأحد العمال الموقوفين عن العمل وإفراغه من محتوياته ورميها خارج السكن بعدما تم قطع التيار الكهربائي في السابق ومنعه من الدخول وهو الأمر الذي يخالف القانون حيث أنه من حق العامل الموقوف أن يستقر بالسكن الوظيفي مادامت العلاقة الشغلية قائمة إضافة الى كونه لم يتوصل بحقوقه كاملة. وحسب الإفادات من عين المكان فقد تمت معاينة هذا الأمر من طرف أعوان السلطة المحلية ومن طرف مفتشية الشغل في حينه، والتي يظهر بالواضح أنها متواطئة مع الباطرون ومتورطة في هضم حقوق العمال وخرق القانون والتضييق على حق ممارسة العمل النقابي.

وحري ذكره أن التطورات المتلاحقة لهذا الملف تأتي قبل الاجتماع المزمع عقده بمقر مفتشية التشغيل ببيوكرى صباح يوم غد الخميس 28 مارس 2024 وهي خطوات هدفها دفع المكتب النقابي الى الرضوخ والاستسلام للأمر الواقع والقبول بأنصاف الحلول وأنه لا مجال للتفكير في التنظيم وممارسة العمل النقابي، وهو الأمر الذي يطرح على القوى المناضلة نقابيا وحقوقيا وسياسيا بالمنطقة مهمة المزيد من التأطير والدعم والمساندة.

ح . ل

فگيگ:

ساكنة فگيگ تبدع في المقاومة

منذ اندلاع أزمة تفويت مياه فگيگ من طرف المجلس الجماعي لمدينة فگيگ، لإحدى الشركات الخاصة، اندلعت الاحتجاجات الشعبية وتكللت بتشكيل تنظيم ذاتي لجماهير هذه المدينة تحت مسمى «اللجنة المحلية لتدبير الشأن العام بفگيگ». ونظمت هذه اللجنة عدة مسيرات حاشدة ومنها من كانت نسائية بامتياز أثارت واستقطبت تعاطف الرأي العام المحلي والوطني وأعطت صدى دولي. هذه اللجنة كونها أداة للنضال و المقاومة بقدر ما كانت معنية بتمثيل السكان في الحوارات مع المجلس الجماعي والمسؤولين الإقليميين، وكذلك مع ممثلي الإدارة المركزية والحكومة، بقدر ما كانت معنية بتطوير أساليب المقاومة والتعبير عن رفض الجماهير الشعبية للمخططات المخزنية والرأسمالية المفترسة. ومن الأساليب الراقية و الرائعة التي جسدتها اللجنة والسكان الذين يمكن أن نقول انهم بصدد حركة اجتماعية وليس احتجاجية فقط،و خصوصا منذ بداية شهر رمضان، أنهم برهنوا عن روح تضامنية عالية. فمن جهة تم جمع المساهمات للمعوزين والمحتاجين من الأهالي، و من جهة اخرى لم ينسوا معتقل الحراك (موفو) الذي ابوا إلا أن يكون اعتقاله درسا ليس له و لكن للجلاد الذي ارتبكت حساباته. فقد تم جمع المساهمات المالية له ولعائلته لرفع معنوياته والصمود في وجه القمع والاعتقال من أجل قضية تهم كافة السكان ،بل كافة المغاربة لأن المخططات المخزنية تهدف إلى خلق 12 شركة في 12 جهة ، وهو المخطط الذي سيفجر عدة احتجاجات في عدة مناطق وكذلك داخل قطاع الماء من طرف مستخدمي و موظفي مصالح تدبير الماء الصالح للشرب بسبب ضبابية مستقبلهم المهني في علاقة مع حقوقهم الشغلية.

المحمدية:

امتدادات المخزن في المنطقة تتحرك ضد تضامن النهج الديمقراطي العمالي مع ضحايا التهميش والاضطهاد

في بادية المحمدية عناصر المخابرات تحاول إبعاد الفقراء من فلاحين وكادحين (نساء ورجال) من محيط النهج. ستكون لنا عودة للموضوع اذا التجأت آليات الدولة إلى الترهيب والابتزاز.

في مدينة المحمدية تتحرك ابواق «إعلامية» تمشي في نفس المنهج خدمة للمخزن. يبقى النهج الديمقراطي العمالي الهدف المشترك لهذه الامتدادات.

لقد اخترنا القانونية لضمان التواصل العلني والمباشر مع العمال والعاملات، مع الفلاحين والفلاحات ومع كل الفئات التي تعاني من التهميش والإقصاء والاضطهاد.

ففي المدة الأخيرة، رفضت السلطات المحلية التوصل بملف تجديد هياكل الفرع، كما منعنا من القاعات العمومية مما يعني منعنا من التواصل مع ضحايا الاستغلال الرأسمالي، مع ضحايا مختلف اللوبيات العقارية، مع ضحايا ناهبي الأراضي...مما يجعل انتقادات البعض لنا: ماذا جنيتم من القانونية؟ سؤالا محرجا.

فمهما كان تطويق المخابرات، ومهما قامت مواقع واقلام مشبوهة بحملة ضد النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية (ولو بغلاف تقدمي؟؟؟)، فنحن صامدون وسائرون إلى الأمام. فليرتاح زروال، وسعيدة، والتهاني.... وكل شهداء الحركة الماركسية اللينينية والحركة الاتحادية، والحركات الشعبية، من طنجة شمالا إلى سوس جنوبا، ومن وجدة شرقا إلى الدار البيضاء غربا).

من شعاراتنا: الصمود والتحدي والتضحية على طريق تشييد مغرب جديد.

علي فقير: من مؤسسي منظمة «إلى الأمام» التي حسمت موقفها من أوهام القوى الإصلاحية حول امكانية إصلاح النظام المخزني.

السبت 30 مارس 2024

التصريح الصحفي حول مذكرة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخصوص مدونة الأسرة

عقدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ندوة صحفية يوم 27/3/2024 لتسليط الضوء على المذكرة التي تقدمت بها الجمعية بخصوص مدونة الأسرة نقدم هنا التصريح الصحفي في الموضوع:

السيدات والسادة ممثلات وممثلو الصحافة الرقمية والورقية، السمعية والبصرية؛

السيدات والسادة ممثلو المنظمات الحاضرة معنا؛

الحضور الكريم.

يسرنا بالغ السرور أن نلتقي بكم وبكن في أكناف هذه الندوة، التي تنظمها الجمعية، كما دأبت على ذلك كلما جد لديها جديد، من أجل اطلاعكم/ن على رؤيتها وتصورها لما ينبغي أن تكون عليه مدونة الأسرة المقبلة، وأن تضع بين أيديكم/ن المذكرة التي أعدتها بهذا الخصوص والتي ضمنتها أهم المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تستند إليها، بالإضافة إلى المقتضيات الضرورية والآنية التي لا غنى عنها لتجاوز الأعطاب والاختلالات البنيوية التي اعترت وشابت الصيغة الحالية منها.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن مضامين هذه المذكرة، وما تحتوي عليه من تحليل ومواقف ومطالب، ليست وليدة اليوم ولا نابعة من الاستجابة للاستشارات الظرفية الحالية، بقدر ما هي حصيلة سنوات من النضال الذي خاضته الجمعية والحركة الحقوقية والديمقراطية ببلادنا من أجل النهوض بحقوق النساء وتحقيق المساواة الكاملة بينهن وبين الرجال دون أي تمييز. وقد تمت معالجة أبرز القضايا والانشغالات المحيطة بمدونة الأسرة، معالجة تروم الإحاطة بمختلف الإشكالات التي لازمتها، وذلك بناء على المحاور التالية:

أولا، سياق تغيير مدونة الأسرة:
1. معركة النضال من أجل مدونة ديمقراطية؛
2. أهم التغييرات التي جاءت بها مدونة الأسرة سنة 2004؛
3. مظاهر قصور مدونة الأسرة:
أ. مظاهر التمييز غير المعالجة؛
ب. إشكالات وصعوبات التطبيق.
ثانيا، أي قانون أسري نريد؟
1. المرجعية؛
2. البناء اللغوي والمفاهيمي؛
ثالثا، مطالبنا.
خاتمة.

وفي هذا السياق، تم التذكير بأهم المحطات التي صاحبت إصدار قانون الأحوال الشخصية، قبل الانتقال إلى مدونة الأسرة، وما تخللها من تقاطبات فكرية وصراع سياسي واجتماعي بين السلطة المخزنية والحركة الحقوقية والديمقراطية، غالبا ما كان يجري توظيف الدولة السلطانية فيها لمقاربتها الدينية أما بشكل مباشر أو غير مباشر أو هما معا، لفرملة وكبح أي مسعى أو نزوع نحو الاعتراف التام بحقوق المرأة، والارتقاء بأحوالها لجعلها فاعلا أساسيا في قلب أي تحول صوب مجتمع المواطنة الكاملة والمساواة والديمقراطية.

وهكذا كان يتم اللجوء إلى ما يسمي بالتحكيم الملكي، الأمر الذي جعل من التشريع في مجال قانون الأسرة تشريعا غير عادي خاضعا لمسطرة استثنائية، يتم التعامل معه بشكل سياسي، وتنفرد به السلطة، رغم ما سمي بالإشراك الشكلي المتبع في العديد من المحطات كما الآن ؛ وهو ما ظلت ترفضه الجمعية وتعتبره منهجية غير ديمقراطية.

ولعل أبرز الدروس المستفادة من التجربة الأخيرة، التي أسفرت سنة 2004 عن إصدار مدونة الأسرة الحالية، أنه لا يمكن اللجوء مرة أخرى إلى ذات المنهجية لأنها لا تسمح بنقاش أوفى، ومساهمة أوسع، وإشراك فعلي وجامع لكل المقاربات والاجتهادات والتجارب المقارنة، في بلورة نص جديد تتساوى فيه النساء مع الرجال في الحقوق والواجبات، وتُحمى من خلاله المصالح الفضلى للأطفال، ويُؤخذ فيه بحقائق والزامات العصر وبالموروث المستنير من تراثنا التاريخي الأصيل.

أيها السادة والسيدات؛

إن واجب تحري الموضوعية في الحكم على ما جادت به مدونة الأسرة السابقة من تغييرات؛ من حيث بناء الأسرة تحت مسؤولية الزوج والزوجة، ورفع الولاية عن المرأة في الزواج، والتحديد المبدئي لسن الزواج، والتضييق الشكلي على التعدد، وتطليق الزوجة لنفسها، وتمكين الأم الحاضنة المتزوجة من الاحتفاظ بالحق في حضانة أبنائها/تها في حدود معينة، وتوريث ابن البنت المتوفية قبل والدها، والتنصيص على صندوق النفقة...؛ إن هذا جميعه لا ينبغي أن يحجب عنا ما أبانت عنه تلك التغييرات من عجز وقصور في تأمين الحماية القانونية اللازمة ليس للمرأة فقط، بل وللأسرة ككل. وهذا راجع إلى أن العديد من المقتضيات والتعديلات الآنفة الذكر جرى الالتفاف عليها، عبر التوسع في تطبيق الاستثناء والتضييق في الأخذ بالقاعدة؛ كما هو الشأن في تزويج القاصرات؛ التحايل على التعدد؛ ومعضلة الولاية على الأبناء؛ طلاق الشقاق، الذي تحول واقعيا، في العديد من الحالات، إلى طلاق للخلع تضطر معه المرأة إلى التخلي عن حقوقها؛ مشكلة تقاسم الممتلكات المتحصلة أثناء الزواج؛ صعوبة تنفيذ قرار إرجاع الزوجة المطرودة أو ترك بيت الزوجية للأم الحاضنة...

وغير خاف على أحد أن العقبة الكأداء في إخراج مدونة عصرية وديمقراطية للأسرة تتمثل في أن التشريعات المنظمة لها ما فتئت، منذ صدور قانون الأحوال الشخصية سنة 1957، ومرورا بكل التعديلات التي لحقت به عام 1993، تنهل عموم مقتضياتها بصفة مباشرة من أحكام الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، خاصة أحكام الفقه المالكي؛ فيما اعتمدت،

بدرجة أقل، على المرجعية الدولية المتجلية في الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وبحقوق المرأة بصفة خاصة. لذا تعتبر قوانين الأسرة مثالا حيا لازدواجية المرجعية، مما يخلق قانونا أسريا غير منسجم وقضاء غير موحد؛ وهو ما يفضي إلى غياب الأمن القضائي المتجلي في صدور أحكام متضاربة، يعتمد البعض منها على المرجعية الدينية والبعض الآخر على المرجعية الكونية.

والحال أن التحدي الحقيقي في مجال المرجعية الإسلامية يفترض إنشاء تصور لحقوق الإنسان جدير بالقبول حتى من منظور غير إسلامي، على اعتبار أن حقوق الإنسان عامة والأسرة خاصة، تفترض وتتطلب صلاحية كونية، وإجماعا كونيا. فعلى سبيل المثال، يدخل تعدد الزوجات، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، في دائرة المباح من حيث المبدأ، بغض النظر عن القيود التي يمكن أن ترد عليه، إلا أنه غير مقبول إذا نظرنا إليه من زاوية القانون الدولي لحقوق المرأة، فهو يشكل تهديدا لحقوق المرأة، ومسا سافرا بمبدأ المساواة وضربا للحق في الكرامة، كما يعتبر تمييزا وتكريسا للهيمنة الذكورية.

إن خطاب الدولة المغربية، في هذا الباب، ما انفك يعيد إنتاج ذات الازدواجية. فعلى الصعيد الوطني الداخلي تعلن الدولة تشبثها اللامشروط بالمرجعية الدينية، وأمام المجتمع الدولي نجدها قد صادقت على الاتفاقيات التسع التي تشكل النواة الصلبة لحقوق الإنسان. وتعكس هذه المصادقة التزامها بما تقتضيه هذه المواثيق من مبادئ وحقوق، يتعين العمل على تعزيزها وحمايتها، والنهوض بها والإسهام في تطويرها، وكل ذلك يستوجب تجانس القوانين الوطنية مع المقتضيات الحقوقية الدولية.

الحضور الكريم؛

لقد بات جليا أنه من الخطل بمكان ترجيح مرجعية دينية مذهبية معينة، فيما يتعلق بأحكام الأسرة، تتبنى بشكل قطعي تأويلات خاصة، منغلقة ومغرقة في الجمود والتخلف على حساب قراءات أخرى متنورة لا تضع تعارضا مطلقا غير قابل للتجاوز بين اشراطات التدين والاحترام الواجب لكينونة الإنسان، على اعتبار أن أحكام المعاملات، مرتبطة بتغير الزمان والمكان، والقوانين الخاصة بها شديدة الاتصال بمتطلبات البشر المتغيرة والمتجددة. ففيما تواصل حياة الناس تطورها، يصاب التشريع في المقابل بالجمود والتصلب. وحينما لا تنسجم القوانين مع ما يقتضيه العصر تصاب المنظومة الحياتية كلها بالخلل، فتهدر الحقوق ويعم الظلم وتتوارى العدالة.

وهذا يقودنا إلى القول بأنه لا يمكن لقانون الأسرة الاعتماد على مرجعيتين مختلفتين إلى حد التضارب، ولا يمكن للمرجعية الدينية أن تقوم بديلا للمرجعية الكونية، ما دامت لا تنسجم ووقائع الحياة الخاصة بالعصر، ولا تتلاءم مع ما التزم به المغرب أمام المنتظم الأممي؛ الشيء الذي يفرض عليه تغيير قوانينه، دون مواربة، وجعلها تتماشى مع القانون الدولي لحقوق المرأة. وهو ما يعزز ويؤكد صواب مطلب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والحركة الحقوقية والنسائية المناضلة، المتمثل في ألا سبيل للارتقاء بحقوق النساء والأسرة ككل والنهوض بها من خلال التشريع، إلا بإرساء قانون أسري مدني عصري ديمقراطي ينهل من المواثيق الدولية، ومن التجارب المشرقة في القوانين المقارنة.

ولم يفت المذكرة، من جهة أخرى، أن تتوقف عند البنية اللغوية الفقهية التقليدية المؤطرة للمدونة، التي تعكس دون شك رؤية مجتمعية خاصة لما ينبغي أن تكون عليه طبيعة العلاقة القائمة بين المرأة والرجل، وما يتوجب تكريسه من تمثلات رمزية وصور نمطية لأدوار مختلف مكونات المجتمع.

وهذا ما أنتج فائضا من التحيز الذكوري عند استعمال المصطلحات، وأخل بالاحترام الواجب لحفظ كرامة المرأة عن طريق تسليع وتشييء جسدها، وساهم في طمس شخصيتها ووظيفتها بالغة الأهمية داخل الأسرة والمجتمع.

وإجمالا، يصح القول بأن أغلب مصطلحات مدونة الأسرة تعبر عن منظور ذكوري متخلف للمجتمع، ولا تلتزم بأسلوب لغوي قانوني حديث يحترم الحياد اللغوي بين الجنسين. وتبعا لذلك، ترى المذكرة أنه من الضروري إجراء مراجعة لغوية لقانون الأسرة الذي تطالب به الجمعية، واعتماد التعابير والمصطلحات والمفردات التي تراعي النوع الاجتماعي لإبراز المرأة (المؤنث)، عوض المصطلحات التي هي بمثابة أداة لإخفاء وجودها.

إن الجمعية تؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق قانون أسرة عادل ومنصف، ينبغي أن ينبني على المرجعية الكونية، بعيدا عن أي توظيف سياسي لخطاب الخصوصية، ما دامت منظومة حقوق الإنسان لا تنفي الخصوصيات الثقافية، وتعمل على حمايتها

السادة والسيدات؛

إن الجمعية تؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق قانون أسرة عادل ومنصف، ينبغي أن ينبني على المرجعية الكونية، بعيدا عن أي توظيف سياسي لخطاب الخصوصية، ما دامت منظومة حقوق الإنسان لا تنفي الخصوصيات الثقافية، وتعمل على حمايتها؛ بدءا بالتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحماية الشعوب الأصلية التي لها ثقافاتها الخاصة، وصيانة الحق في التعلم باللغة الأم، وتمكين العديد من الأقليات المسلمة في بلدان غير مسلمة من ممارسة ديانتها بحرية. هذا عدا أن هذه الخصوصية المزعومة والمفترى عليها لم تكن عائقا بالنسبة للقوانين الأخرى. فمدونة التجارة، تقريبا كل المعاملات فيها ربوية علما أن الربا محرم شرعا. ومواد القانون الجنائي، لا تنص على تطبيق الحدود، كما أن المغرب طرف في الاتفاقية الخاصة بالرق منذ سنة 1959، بالرغم من أن امتلاك الرقيق أو تطبيق الحدود كالرجم، أو قطع يد السارق، مباح شرعا.

ومن هنا جاءت مطالب الجمعية في المذكرة تدعو إلى رفع كل مظاهر التمييز المتضمنة في مدونة الأسرة السارية المفعول، وذلك عبر التنصيص الصريح، بدون أي لبس أو تلبيس، على ما يلي:

- الحق في إبرام عقد الزواج اختياريا لغير المتزوج/ة في أي وقت سواء بوجود حمل أو أبناء أو بغيره؛
- الحق بحمل الابن/ت اسم الأب حتى في حالة عدم وجود عقد زواج، أو رفض الأب الإقرار بالبنوة إذا ثبت نسبه/ا إليه؛
- التنصيص صراحة على حق الطفل/ة المولود/ة خارج إطار مؤسسة الزواج في الهوية والنسب لوالده البيولوجي. وتمكين والدته/ا أو كل مكلف برعايته/ا بمباشرة المساطر القضائية والإجراءات اللازمة مجانا، لإثبات نسبه/ا لوالده/ا، مع اعتبار الخبرة الجينية دليلا حاسما لتأكيد علاقة الأبوة؛
- اعتبار الأحكام الصادرة لفائدة الأطفال/ات بثبوت نسبهم/ن لآبائهم/ن مرتبة لجميع آثارها اتجاه آبائهم/ن البيولوجيين، تماما كالأطفال/ت المزدادين/ت في إطار مؤسسة الزواج، من إرث، ورعاية اجتماعية، ونفقة وواجبات الحضانة، والسكن، والأعياد، وواجبات التمدرس والتطبيب...؛
- الحق في أن تتساوى حقوق الأبناء والبنات، سواء بوجود عقد أو بغيابه؛
- الحق في تنزيل الابن/ت بالتبني أو المكفول/ة منزلة الابن/ت، ونسبته/ا لوالديه/ا بالتبني، والاستفادة من كافة الحقوق والواجبات للأبناء/ت بالولادة؛
- حق الزوجة المغربية في منح جنسيتها لزوجها غير المغربي؛
- حق المغربية المسلمة في الزواج بغير المسلم وبالتوارث بينهما؛
- حق الرجل المغربي من الزواج بغير المسلمة وغير الكتابية؛
- حق الزوجة غير المسلمة في الإرث من زوجها المسلم؛
- حق المرأة في التطليق والطلاق دونما حرمان من حقوقها المادية؛
- الحق في الاحتفاظ بالحضانة حتى بعد زواج المطلقة مهما كان سن الأبناء/ت؛
- الحق في الولاية المشتركة للآباء والأمهات على الأبناء/ات، يتحمل مسؤوليتها أي واحد منهما في غياب الآخر، سواء خلال الزواج أو بعد الطلاق، أو بموت أحدهما؛
- تفعيل المسطرة الاستعجالية للحكم بالنفقة وحلول الدولة محل الزوج في الأداء في حالة عسر الزوج أو غيابه لحين يسره أو العثور عليه؛
- تفعيل منع تزويج الطفلات نصا وقضاء، تحت أي ذريعة كانت؛
- منع تعدد الزوجات نهائيا نصا وقضاء لأي سبب كان؛
- اعتبار الأموال والممتلكات المتحصل عليها خلال الزواج مشتركة واقتسامها وجوبا وآليا بمجرد الطلاق وفي حالة وفاة أحد الزوجين، على أن تطبق قوانين الإرث على النصف المتبقي؛
- المساواة في الإرث بين الجنسين، كلما كانا في نفس مستوى القرابة مع المتوفى، في كافة الحالات والأحوال والحق فيه دونما تعصيب؛
- الحكم بالطلاق الاتفاقي بمجرد الإشهاد عليه، وتوثيقه واعتباره نافذا دونما حاجة الاطلاع عليه لدى العدول؛
- إعادة النظر في مسطرة الصلح ووضعها بيد مختصين من غير القضاء، وتحديد أجل واضح لإتمامها، وإجراء محاولات الصلح خارج المحكمة وإتاحة الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية الكافية لذلك؛
- حل معضلة مشاكل التطبيق التي رافقت تفعيل مدونة الأسرة على علاتها، بتكوين أطر من القضاة/ات والمحامين/ات وكتاب/ات الضبط والإداريين/ات، متشبعين/ات بالقيم الحقوقية، التي التزمت الدولة بنشرها وإشاعتها من خلال مختلف الخطط والتقارير المقدمة للمنتظم الدولي.

الفساد يتفشى، المخزن يتغول، ما العمل؟

في الوقت الذي يتفشى فيه الفساد وينتشر، كالسرطان الخبيث، في كل المؤسسات الرسمية ودواليب أجهزة الدولة على مختلف مستوياتها، يتغول النظام المخزني من خلال نهجه أسلوب القمع والمنع في حق الشعب المغربي وقواه الديمقراطية والحية، ومن خلال تطبيق مخططاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بها يمعن في مواصلة الإجهاز على الحقوق والحريات، والعصف بمقدرات وثروات الشعب المغربي ورهن بلادنا للإمبريالية ومؤسساتها المالية الاستعمارية، فما هي العلاقة التي تربط بين الفساد والمخزن؟ وما هي أوجه الترابط بينهما؟

عبد السلام العسال

يشكل الفساد مكونا رئيسيا في بنية النظام المخزني، الذي يقوم سياسيا على الحكم الفردي المطلق والذي يسيطر على كل السلط دون أن يقيم أي اعتبار لأي شكل من أشكال الديمقراطية – بما في ذلك الليبرالية – كآلية حكامة تشاركية لتدبير الشأن العام، وينهج، بشكل ممنهج، أسلوب القمع والمنع وتكميم الأفواه عبر المتابعات والمحاكمات الشكلية وفبركة التهم السخيفة لصاحب(ة) كل صوت معارض لسياسته الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، ولنتذكر، هنا، الاعتقالات والمحاكمات والأحكام الثقيلة التي طالت نشطاء حراك جرادة وحراك الريف والتي بلغت بالنسبة لمجموعة من مناضلي حراك الريف سقف 20 سنة سجنا نافذا، فقط لأنهم طالبوا بمستشفيات وجامعات وبنيات تحتية وتوفير فرص الشغل، والاعتقالات التي استهدفت الصحافيين والمدونين ومنهم توفيق بوعشرين (15 سنة سجنا) وسليمان الريسوني (5 سنوات) وعمر الراضي (6 سنوات) ونورالدين العواج (سنتان) وسعيدة العلمي (3 سنوات) ورضى بنعثمان (18 شهرا) ورضى الطاوجني (سنتان)، والشروع في محاكمة المدون يوسف الحيرش وعبدالرحمان زنكاض لمجرد تدوينات فايسبوكية أغلبها له علاقة بحرب الإبادة الصهيو امبريالية في حق الشعب الفلسطيني، و13 مناضلاً من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا لمجرد تنظيمهم وقفة احتجاجية سلمية أمام أحد المراكز التجارية الكبرى المدعمة للاحتلال الصهيوني...واللائحة طويلة.

أما اقتصاديا واجتماعيا، فيتأسس هذا النظام الفاسد على اقتصاد الريع والرشوة، ونهب وتهريب المال العام وتمرير الصفقات من تحتها دون حسيب ولا رقيب، واحتكار التحكم في الثروة الوطنية وفي مختلف أوجه الاقتصاد؛ وعلى الولاءات عوض الكفاءات، وعلى كل أشكال الزبونية والمحسوبية وبَاك صاحبي، هذه العناصر مجتمعة، وغيرها كثير، هي ما يشكل أوجه الترابط بين المخزن والفساد، فهذا من ذاك، وذاك راع لهذا، ولا يمكن النظر إلى أحدهما بمعزل عن الآخر، ومن هنا نفهم أن المخزن كلما تغول وتجبر وتسلط أكثر كلما تفشى الفساد واستشرى وانتشر أكثر، والعكس بالعكس صحيح في ترابط جدلي متين، فالمخزن والفساد وجهان لنظام سياسي واحد، نظام مخزني فاسد.

وإذا كان هذه النظام المخزني الفاسد هو من يتحكم في رقابنا، فمن الطبيعي أن تكون أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية متدهورة مما يجعل شعبنا يرزح تحت نير براثين الأمية والتجهيل والتفقير والبطالة، ومن الطبيعي أيضا أن يكون المغرب متأخرا في كل شيء، في التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والديمقراطية والمساواة، وفي المقابل فهو يحتل المراتب المتأخرة في تحقيق الديمقراطية والشفافية وتفشي الرشوة وغيرها من الأمراض التي تنخر مجتمعنا، كل الأمراض التي ينتجها المخزن الفاسد.

ولا غرابة أن يحتل المغرب المرتبة 94 عالميا من أصل 180 دولة، حسب تصنيف «مؤشر مدركات الفساد»، الصادر يوم 31 يناير 2023 عن منظمة الشفافية الدولية برسم 2022، حيث لم يتجاوز نقطة 38/100، وبذلك تراجع إلى الوراء ب 7 درجات بين سنتي 2021 و2022، إذ كان يحتل المرتبة 87 سنة 2021 بنقيط 39/100، علما أن هذا التراجع استمر متواصلا، على الأقل، منذ 2019، حيث انتقل من الرتبة 80 سنة 2019 إلى 86 سنة 2020 إلى 87 سنة 2021 إلى 94 سنة 2022، ومن الواضح أن هذه السنوات التي تراجع فيها المغرب في مدركات الفساد، أي الفترة التي انتشر فيها الفساد أكثر من أي وقت مضى هي نفسها الفترة التي ازداد فيها تغول النظام المخزني وطغى فيها قمع الحريات العامة ومنع الحق في الاحتجاج السلمي واعتقال نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين/ات للنظام والصحافيين المستقلين والمدونين وغيرهم.

وعلى ذكر الفساد، تجدر الإشارة إلى ما رشح مؤخرا من فضائح لما لا يقل عن 40 برلمانيا، منهم الذين يقبعون في السجون بعد صدور أحكام تدينهم بتهم كثيرة، ومنهم من يخضعون حاليا إما إلى المتابعة القضائية أو إلى التحقيق على خلفية تهم ثقيلة، كل حسب المنسوب إليه، منها الرشوة، وتبديد واختلاس المال العام، والاتجار في المخدرات، والاتجار في البشر وهتك عرض قاصر معروفة بضعف قواها العقلية، والاغتصاب الناتج عنه الافتضاض، وأخذ منفعة من مؤسسة بغير حق، وتكوين عصابة إجرامية، والتزوير في محرر رسمي واستعماله، والنصب والتحايل، واستغلال النفوذ والغدر وإعفاء من أداء رسوم وواجبات عامة، وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية من غير الحصول على إذن، والمشاركة في إقامة بنايات بدون رخص البناء فوق ملك من أملاك الدولة، وتسليم رخص وشهادات إدارية بغير حق وغيرها من التهم الثقيلة الفاضحة لواقعنا السياسي البئيس (وما خفي أعظم وأهول).

فهؤلاء هم طبقا للدستور «ممثلو الأمة» وبعضهم رؤساء جماعات أو جهات أو أندية كروية عريقة أو يتحملون مسؤوليات كبرى هنا أو هناك، وجلهم ينتمون إلى الأحزاب المكونة للحكومة و«الأغلبية البرلمانية»، كانوا يتلاعبون بالملايير المستخلصة من جيوبنا، في الوقت الذي تعيش فيه الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا الكادحة تحت وطأة الفقر والبطالة، حيث، حسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، «عرف الاقتصاد الوطني، ما بين الفصل الثالث من سنة 2022، ونفس الفصل من سنة 2023، فقدان 297000 منصب شغل» مما جعل حجم البطالة يرتفع «إلى 1652000 معطل (ة) خلال الفصل الثالث من 2023» وذلك بزيادة عن السنة الماضية قدرها 248000 معطل(ة)، منها 181000 شخص في الوسط الحضري و67000 في الوسط القروي، أي أنها انتقلت من 11.4% إلى 13.5% ضمنها 19.8% من الشباب الحاملين للشهادات، هذا دون احتساب عشرات الآلاف الذين يمارسون الشغل الناقص والذين ازداد عددهم في نفس الفترة ب94000 شخص ليرتفع عددهم الإجمالي إلى 1.005.000، (تفسر منظمة العمل الدولية الشغل الناقص بعدد ساعات العمل القليلة والدخل غير الكافي وعدم ملاءمة الشغل مع التكوين).

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن وضعية الشغل بصفة عامة تعرف هشاشة مرتفعة، فحسب تقرير نفس المندوبية حول «المميزات الأساسية للسكان النشيطين ومكوناتها خلال سنة 2023» فإن 51.9% من المأجورين لا يتوفرون على عقد عمل و72.5% من العاملين/ات لا نصيبَ لهم في التعاقد، وأن 26.7% هم من يتوفرون على عقدة غير محددة المدة، في حين يتوفر 14.9% عل عقدة محددة، ويتوفر 6.5% على عقد شفوي، وأن 11% من المأجورين/ات يمارسون شغلا غير مؤدى عنه، وتأتي في مقدمتهم فئتا الشباب أقل من 25 سنة بنسبة 33.5 %؛والنساء العاملات بنسبة 28.5% ، والطامة الكبرى أن 97.3% من مجموع النشيطين/ات المشتغلين/ات، و96.1% من عموم المأجورين/ات غير منخرطين/ات في أية نقابة أو منظمة مهنية، كسلاح يدافعون به عن حقوقهم/ن، مما يعرضهم/ن لجميع أنواع الاستغلال الطبقي الذي يحرمهم/ن من كافة حقوقهم/ن الشغلية، وذلك في ظل تواطؤ واضح للرأسماليين المستَغلين مع الأجهزة المخزنية الفاسدة.

إذا كان هذه النظام المخزني الفاسد هو من يتحكم في رقابنا، فمن الطبيعي أن تكون أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية متدهورة مما يجعل شعبنا يرزح تحت نير براثين الأمية والتجهيل والبطالة، ومن الطبيعي أيضا أن يكون المغرب متأخرا في كل شيء، في التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والديمقراطية والمساواة،

في ظل هذا الوضع، ما العمل؟ إن هذا السؤال/ المفتاح الذي سبق أن طرحه لينين في مرحلة ما من تطور الصراع الطبقي في روسيا سابقا، يطرح نفسه بقوة في هذه المرحلة العصيبة من تطور الصراع الطبقي ببلادنا، ما العمل لوضع حد لهذا الوضع الكارثي الذي يعيشه شعبنا من جراء ما يستهدفه من مخططات مخزنية مخربة يطبعها الفساد والاستبداد؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال الملحاح، تفترض تضافر وتكامل ثلاثة عناصر منسجمة ومتداخلة وتشكل في مجموعها نسقا واحدا غير قابل للتجزيئ أو الفصل بينها.

أول هذه العناصر يرتبط بتوحيد نضالات جميع القوى الديمقراطية والحية في البلاد التي لها مصلحة في التغيير، على قاعد برنامج نضال سياسي عام يشكل الحد الأدنى المشترك بينها، قابل للتحقيق على المدين القصير والمتوسط، في إطار جبهة ميدانية عريضة تنخرط فيها جميع الهيئات والمنظمات السياسية والحقوقية والشبيبية والنسائية، السياسية والنقابية والحقوقية والثقافية، جبهة منظمة ومسؤولة ذات قيادة جماعية موحدة، تمتلك القدرة على البرمجة والمبادرة بنفس طويل ينبني على التخطيط المعقلن والمتبصر؛

وثاني هذه العناصر، يتمثل في الارتباط، بشكل قوي، بهموم الشعب الكادح وبمصالحه الحقيقية والتواجد معه في قلب المجتمع والاستماع إلى نبضه والتعرف على مشاكله والعمل على إشراكه في كل النضالات الاجتماعية والسياسية التي تروم تغيير واقعه المتردي؛

وثالث هذه العناصر، يتوقف، على مستوى أبعد، على المساهمة الفعلية من طرف الماركسيين/ات المغاربة والمغربيات في بناء الحزب الثوري الذي يستطيع قيادة النضال الثوري في أفق التغيير الجدري للوضع القائم على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أجل بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي ذي أفق اشتراكي.

يوم الأرض، طوفان الأقصى... مقاومة مستمرة حتى التحرير

يتناول ملف هذا العدد ذكرى يوم الأرض التي يخلدها الشعب الفلسطيني ومعه كافة نصيرات وأنصار القضية الفلسطينية في العالم، في 30 مارس من كل سنة، ويرتبط يوم الأرض، بشكل مباشر، بقيام عصابة الكيان الصهيوني الحاكمة سنة 1976، برئاسة مجرمي الحرب المدعوين إسحاق رابين وشمعون بيريس، بمصادرة 21 ألف دونم (دونم= 1000 متر مربع) من أراضي سهل الطوف والمَلّ والشاغور، التي كانت في ملكية فلسطينيين من مناطق سخنين وعرابة ودير حنّا وعرب السواعد، وذلك في إطار مخطط صهيوني استيطاني توسعي يهدف إلى تهويد واستيطان وصهينة منطقة الجليل، غير أن فلسطينيي المناطق المستهدفة، تصدوا لهذا المخطط عبر تنظيم مظاهرات شعبية صاخبة، سرعان ما تمددت مكانيا لتعم باقي المناطق في فلسطين المحتلة ومنها القدس وغزة والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.،، وقد واجه الجيش الصهيوني هذه المظاهرات فقتل ستة فلسطينيين، كانت هذه الهزة الفلسطينية هي أول مواجهة شعبية مباشرة كبيرة مع جيش الاحتلال الصهيوني، والشرارة الأولى التي عبدت الطريق لكفاح الشعب الفلسطيني الذي لم يتوقف منذ ذلك التاريخ المشرق، وذلك رغم أن قوات الاحتلال فرضت حظر تجول على فلسطينيي 48 في الجليل والمثلث والنقب والمدن الساحلية، كاستباق فاشل لمنع الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت جل الأراضي الفلسطينية.

يوم الأرض محطة فارقة ممتدة في الزمان والمكان

في سيرورة تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه

عبد السلام العسال

ليس 30 مارس 1976، مجرد يوم يؤرخ لأول انتفاضة واسعة للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، بل هو محطة فارقة في تاريخ كفاح هذا الشعب العظيم، مرتبطة بما قبلها وبما بعدها.

ما قبل يوم الأرض:

يتحدد في السياق التاريخي الممتد من تاريخ زرع سرطان عنصري خبيث ناخر في قلب أراضي فلسطين، إلى تاريخ يوم الأرض، سرطان عنصري قائم على القتل والدمار والتطهير العرقي والتهجير القسري وارتكاب مختلف أنواع المجازر، كانت أولاها وأخطرها ما جرى يوم النكبة التي حدثت بتاريخ 15 ماي 1948، غداة إعلان قيام ما سمي «دولة إسرائيل»، ففي هذا اليوم المشؤوم قامت قوات وعصابات ومليشيات الاحتلال الصهيوني بتهجير ما لا يقل عن 800000 فلسطيني(ة) من أصل مليون و400 ألف فلسطيني(ة) من أراضيهم/ن، بقوة النار والسلاح، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية المجاورة، وتم الاستيلاء على أراضيهم/ن ومنازلهم/ن وكل ممتلكاتهم/ن، حيث سيطرت العصابات الصهيونية على أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية البالغة حوالي 27 ألف كلم مربع، وتمدّد السرطان ليدمر ويلتهم كل شيء في طريق توسعه واستيطانه، الأراضي والأشجار والمباني، في إطار سياسة جارفة لتهويد وصهينة فلسطين، وهكذا استولى الاحتلال الصهيوني خلال فترة النكبة، بين عامي 1947 و1948، على 774 قرية ومدينة، ودمر 531 قرية كان يقطنها نحو 807 آلاف فلسطيني (ة).

وعلى سبيل الذكر وليس الحصر، فقد دمر الاحتلال 77 قرية في منطقة صفد، و51 قرية في منطقة حيفا، و45 قرية في قطاع غزة، و38 قرية في منطقة القدس، و29 قرية في منطقة بيسان، و26 قرية في منطقة طبريا، وعدد مماثل في منطقة عكا، 16 قرية في منطقة الخليل... هذا فضلا عن الاعتقالات والملاحقات والإعدامات في الشوارع والأزقة وفي كل مكان.

لم يتوقف الاحتلال عند هذا الحد، بل استمر في ارتكاب مجازره وتطهيره العرقي للفلسطينيين/ات والتهام أراضيهم، فتمكن من احتلال مناطق وأراضي جديدة بعد حرب أكتوبر سنة 1967، التي حسمها في ستة أيام، فاستولى على الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي دول عربية مجاورة منها سيناء في مصر والجولان في سوريا وجنوب لبنان وغيرها.

وباستحضار السياق التاريخي لما قبل يوم الأرض، يتبين أن انتفاضة يوم الأرض لم تكن وليدة لحظة عابرة أو مجرد ردة فعل على قرار صهيوني جارف، بل جاءت كتتويج لمسيرة طويلة من معاناة ومأساة شعب أصبح يرزح تحت احتلال بغيض يأتي عل الأخضر واليابس.

ما بعد يوم الأرض:

شكل يوم الأرض لحظة مفصلية وفارقة في نضال الشعب الفلسطيني ما زال متناميا ومتنوعا وممتدا في المكان والزمان إلى يومنا هذا، فلم يتوقف هذا النضال رغم كل ما تعرض ومازال يتعرض له من تقتيل واعتقالات وتعذيب وحصار وتجويع وتدمير للمؤسسات والبنيات التحتية ومن تجريف للأراضي واقتلاع للأشجار واستيلاء على المنازل والأراضي، فبقدر ما زال الشعب الفلسطيني يراكم التضحيات بشتى أنواعها، بقدر ما هو يراكم في أشكال المقاومة والصمود، ليس فقط في وجه الاحتلال البغيض، ولكن أيضا في وجه ما يتعرض له من خيانات وتواطؤات، سواء من الخارج ممثلا في الامبرياليات الغربية وعلى رأسها أمريكا، أو من طرف الأنظمة العربية والإسلامية الرجعية، أو من بعض أطراف الداخل الفلسطيني، ولعل اتفاقية أوسلو ما زالت تقف شاهدة على أكبر طعنة وجهت للشعب الفلسطيني من داخله.

لقد منحت «أوسلو» للكيان الصهيوني الحق في السيادة على مجمل الأراضي الفلسطينية، باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن يشرع في الانسحاب، على مراحل في ظرف خمس سنوات، من بعض الأراضي في الضفة والقطاع بدءا بغزة وأريحا اللتين لا تشكلان سوى 1.5% من أراضي فلسطين، على أن يظل هو المتحكم في شرايين الضفة والقطاع، عبر التحكم في المعابر وفي حركة التنقل وفي تدبير الماء والكهرباء وفي دخول المواد الأساسية الغذائية والأدوية ومواد البناء والأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات... علما أن قضايا القدس وعودة اللاجئين والمياه والحدود وغيرها، أرجئ حسمها إلى مفاوضات ما يسمى «الحل النهائي: التي لم تنعقد لحد الآن.

كما أنها شجعت الكيان الصهيوني على المزيد من الاستيطان في فلسطين، حيث انتقل عدد المستوطنات من 172 مستوطنة سنة 1992، يقطنها 248 ألف مستوطن(ة)، إلى 444 مستوطنة سنة 2023، يقطنها 950 ألف مستوطن (ة)، وأغلبها تم إنشاؤه في الضفة الغربية التي تم تجزيئها بموجب الاتفاقية إلى ثلاث مناطق، «أ» و«ب» و«ج»، حيث تشكل «أ» 17.5% من الضفة، تخضع، على الورق، مدنيا إلى «السلطة الفلسطينية»، بينما هي في الواقع ترزح تحت وطأة اقتحامات الكيان الصهيوني لها وما ينتج عنها من اعتقالات واغتيالات وهدم البيوت في حق الشعب الفلسطيني؛ وتمتد منطقة «ب» على 18.5% من مساحة الضفة، وتخضع أمنيا لقوات الاحتلال، ولا تشكل منطقتا «أ» و«ب» إلا 36% من أراضي الضفة، في حين أبقت الاتفاقية 61% من أراضي الضفة بمنطقة «ج» تحت سيطرة الاحتلال أمنيا ومدنيا، والتي عرفت، وما تزال، أكبر عمليات الهدم والتهجير والاعتقالات في صفوف الفلسطينيين من الضفة.

انتفاضة الأقصى امتداد تاريخي ليوم الأرض:

انطلقت هذه الشرارة بتاريخ 28 شتنبر 2000، وتوقفت، بشكل ما في 8 فبراير 2005، غير أنها مازالت متوقدة بأشكال أخرى، بما في ذلك في شكل مقاومة مسلحة تقوم على حرب العصابات والعمليات الفدائية والرشقات بالصواريخ التي أصبحت تدك عدة مستوطنات ومدن فلسطينية محتلة بما في ذلك تل أبيب عاصمة الكيان الصهيوني، لقد تكاملت جدليا عدة عوامل لانطلاق هذه الانتفاضة، من أهمها النتائج المخزية المباشرة لاتفاقية أوسلو، حيث توسعت المستوطنات في الضفة، وتعددت مظاهر اقتحامات القوات الصهيونية، وتوسعت عمليات الاعتقالات والاغتيالات في صفوف الفلسطينيين، واشتد الخناق والحصار أكثر على الضفة والقطاع، وتنوعت مظاهر التنسيق الأمني بين سلطة عباس والاحتلال، فازداد اقتناع الشعب الفلسطيني بخطورة مؤامرة أوسلو، لأن نتائجها الفعلية أصبحت تتراءى له كواقع حقيقي ملموس، لكن الفتيل المباشر الذي أشعل شرارة هذه الانتفاضة وزودها بالوقود الذي سيلهب نارها بلا توقف هو الزيارة المشؤومة لمجرم الحرب رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق أرييل شارون سيئ الذكر للمسجد الأقصى برفقة حراسه المدججين بالسلاح وتجوله في ساحاته، بشكل مستفز، وتصريحه بأن «الحرم القدسي سيبقى منطقة إسرائيلية»، مما جعل جموع المصلين يتجمهرون حوله محاولين إخراجه من باحات المسجد، غير أن قوات الاحتلال التي كانت تحرسه، واجهت المتجمهرين بالرصاص المطاطي وبالاعتداءات الهمجية، فما كان لهذه الاعتداءات إلا أن صبت الزيت على النار لتتوسع الانتفاضة وتتمدد مكانيا وزمانيا لتشمل القدس وكافة مدن الضفة والقطاع وكذا العديد من مدن وقرى أراضي 48 المحتلة، ولم تقف الانتفاضة عند مواجهة قوات الاحتلال بالحجارة مثل الانتفاضات السابقة وخاصة انتفاضة الحجارة لعام 1987، بل اعتمدت الكفاح المسلح والعمليات الاستشهادية كخيار استراتيجي لمواجهة الاحتلال والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي الاستقلال وفي بناء دولته الديمقراطية المستقلة على كامل تراب فلسطين وعلى جعل القدس عاصمتها الأبدية.

المقاومة المسلحة وإعلان بداية نهاية الاحتلال: بعد مرور أزيد من 47 سنة على انتفاضة يوم الأرض، و23 سنة على انتفاضة الأقصى و30 سنة على اتفاقية أوسلو التي لم تأت إلا بالخراب، لم يعد أمام الشعب الفلسطيني من خيار إلا الاقتناع، أكثر من أي وقت مضى، بأن الخيار الاستراتيجي لتحرير فلسطين هو خيار المقاومة المسلحة كأرقى أشكال النضال التحرري لنيل الاستقلال ودحر العدو الصهيوني الذي لا يفهم إلا لغة السلاح، طبعا دون إلغاء أشكال النضال الأخرى، كالانتفاضات الشعبية وغيرها، وهو ما جعل الفصائل الفلسطينية الرافضة لأوسلو، تركز جهودها على امتلاك السلاح والتدريب عليه واستعماله بمهارة، في أكثر من مناسبة، وهكذا أصبحت صواريخ المقاومة الفلسطينية تدك المستوطنات وثكنات العدو العسكرية والمدن المحتلة في أراضي 48، بما في ذلك عاصمة الكيان الصهيوني، ولعل العملية البطولية المدهشة والمزلزلة «طوفان الأقصى» لأكبر دليل ساطع على دفن اتفاقية أوسلو وانبعاث فجر جديد في مسيرة الكفاح الفلسطيني، ذلك أن هذه العملية أظهرت للعالم أن ما يسمى «الجيش الذي لا يقهر» ما هو إلا نمر من ورق، لقد ظهر هذا الجيش جبانا، بليدا، وظهرت مخابرات الاحتلال العسكرية والمدنية ضعيفة وهشة، بحيث بإمكان المقاومة التشويش عليها وخدعها وشلها نهائيا، الشيء الذي أصاب الكيان المحتل في مقتل، فلم يعد أمامه من خيار إلا تدمير المباني والمؤسسات وقتل الأطفال والنساء والمدنيين، ولم يعد بإمكانه تحديد أي بنك لأهدافه غير ارتكابه المجازر وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في ظل صمت مطبق للمنتظم الدولي المتحكم فيه امبرياليا، وفي ظل تواطؤ الأنظمة العربية الرجعية وخاصة المطبعة معه، ومنها النظام المخزني في المغرب، وفي ظل الدعم السخي من طرف الدول الإمبريالية وخاصة أمريكا وفرنسا، لكن الشعب الفلسطيني، في المقابل، الذي خط لنفسه طريق الكفاح المسلح كخيار استراتيجي، والمدعوم بكل شعوب العالم، بات يعرف أن أيام أو سنوات الاحتلال أصبحت معدودة وأن النصر حليفه الذي لا محيد عنه طال الزمن أم قصر.

وإذا كانت انتفاضة يوم الأرض شكلت لحظة فارقة في بداية نضال الشعب الفلسطيني وتشبثه بأرضه، فإن معركة الأقصى هي لحظة فارقة لإعلان قرب نهاية الاحتلال وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

المراجع المعتمدة:

لاجئين: بوابة اللاجئين الفلسطينيين،
ويكيبيديا الموسوعة الحرة،
https://www.aljazeera.net/politics
https://www.wafa.ps/Pages/Details/68710 https://www.aljazeera.net/news، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43585981)

تطوير أدوات النضال الوحدوي ضد التطبيع

ضرورة لدعم صمود المقاومة الفلسطينية ولتحرير الشعوب من أدوات الاستعمار المتجدد

عندما حل الانتداب البريطاني بفلسطين (1920-1948) فقد كان استعمارا لفلسطين وليس لكيان آخر سيأتي فيما بعد ،وهذا مسجل في الأوراق الثبوتية للتاريخ منذ اتفاقية سايكس بيكو (1916)، بل إن كولدا مايير نفسها وغيرها من مؤسسي الكيان وعصاباته كان لهما جواز سفر بختم أرض فلسطين، ووعد بلفور الذي جعل «من لا يملك يعطي لمن ليس له الحق» جاء بعد ذلك سنة 1917 ،ومن هنا بدأت قصة الاستيطان المقرون بجرائم الإبادة الجماعية المتكررة ضد «الوجود الديمغرافي الفلسطيني» بخطط مدروسة في دهاليز علوم الاستعمار واستخباراته لتصفية الشعوب في أعتى الامبرياليات الحاضنة في العالم للكيان الصهيوني المرتكز على الرأسمال المالي والقوة العسكرية المتطورة، بريطانيا ثم الو.م.أ وتوابعهما منذ تأسيس الكيان الصهيوني ستة 1948 على أنقاض شعب الجبارين المقاوم.

حفيظ.ا

لقد نهج الكيان الصهيوني الأساليب القديمة للكولونيالية والمتجلية في إبادة البشر وفق «عقيدة الإبادة» الأصولية للشعوب الدونية، إنها عقيدة بالقدر الذي تستغل مرجعية لاهوتية قديمة فهي تأصلت بروح ممارسات استعمار الحديث الاسباني و الانجليز للهنود الحمر في المكسيك أو في أمريكا في ق 15 و16 أو في أفريقيا بعد ذلك ،والعادة المنتشرة لقطع الرؤوس وأخذ الصور معها من طرف جنود الاحتلال ،هذا الوجه الإرهابي الحقيقي للحداثة الإمبريالية المستبيحة لإبادة البشر عبر التاريخ الحديث.

أكيد أن مقاومة الشعوب بالأجساد وبالوسائل العتيقة وبذكاء إرادة البقاء الوجودية، جعل إرادة البقاء لهذه الشعوب تترجم في ملاحم نضالية بطولية لا يستطيع العقل الاستعماري فهم مصدر قوتها .

لقد جسدت المقاومة الفلسطينية عبر التاريخ الحديث أقوى تجلي لإرادة الحياة والبقاء أمام قوة استعمارية متعددة الأوجه وأمام قوى تصفوية من «جلدها» ، هذا الصمود جعل فاشية الكيان المستوطن تقتنص كل فرصة للمقاومة لتحولها إلى إبادة جماعية حقيقية بكل المعايير المعروفة في المشترك القانوني والحقوقي والإنساني الكوني.

حين نتحدث عن المقاومة الفلسطينية ضد الاستيطان البريطاني ثم بعده ضد العصابات الإجرامية ثم ضد الكيان المصنوع والمدعم بأقوى الدول في العالم ،وحين نتحدث عن انخراط الشعوب العربية والمغاربية وشعوب العالم في دعم هذه المقاومة من طرف القوى التقدمية والاشتراكية في العالم العربي والبلدان المغاربية وفي العالم ،وحين نتحدث عن انخراط دول بكاملها في ظل الأنظمة الوطنية العربية في حمل مشعل الدفاع عن القضية الفلسطينية ودعم فصائلها ،وفرض الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ،فإن ذلك يعود لمرحلة كان العالم يخضع إلى حد ما لتوازن القوة بين المعسكر الرأسمالي الامبريالي والمعسكر الاشتراكي والتحرري ،وكانت القوى التقدمية في طليعة النضال التحرري.

لقد عرف منعطف التسعينات ونهاية القطبية الثنائية زرع الوهم بأن القطبية الأحادية ستأتي بحل جذري ونهائي للقضية الفلسطينية وكان ما كان من أوفاق أوسلو 1991 وأوهام السلطة الفلسطينية المقزمة كمحمية ،وما نتج عن هذا الإغراء المشؤوم من عمل حثيث على تشتيت شمل الشعب وحصار مقاومته بكل الأساليب الجهنمية التي لا تخطر على بال ،وأصبح الشعب الفلسطيني محاطا بالأعداء من كل صوب ،وزاد التطبيع من آلام وجراح شعب صامد ،اعتبر أن مقاومة الاحتلال عقيدة وجودية يواجهها بكل الأسلحة الفكرية والابداعية والسياسية والمسلحة الممكنة والمتغيرة المواقع (يسار - اشتراكية - إسلام مقاوم- قومية مقاومة -وطنية متجذرة ...) لقد إلتحمت هذه الأبعاد في واقع من فصائل المقاومة الفلسطينية التي ولدت كلها من رحم المواجهة لنموذج من الفاشية الممتدة لدول امبريالية تنفضح هويتها المعادية للإنسانية باستمرار.

في ظل تراجع وتفكيك الدول الوطنية التي كانت توفر حد أدنى من الدعم للمقاومة، فقد شكل التطبيع الشامل والمتنامي ضربة قوية في ظهر المقاومة والقضية الفلسطينية التي كانت تتنفس من ثقب «العزلة» النسبية الرسمية للكيان في محيطها العربي الإسلامي المغاربي.

لم يكن الكيان الصهيوني قادرا لوحده على تحقيق هذه الأهداف لولا القوة الضاربة التي تحميه في اليابس والماء والسماء بالمال والتغطية والتدخلات العسكرية والاستخباراتية والإعلامية الهائلة والاستعمال الدائم ل«حق الفيتو» ضد الحقوق التاريخية والإنسانية والمشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد كانت عملية 7 أكتوبر تكثيفا أعلى لصرخة الصمود والمقاومة الموحدة شاركت فيها قوى المقاومة الفلسطينية الإسلامية واليسارية في غزة ،والتي استوعبت الدرس التاريخي من «الانقسام»المصنوع بدهاء ومكر، بكون العالم في حاجة إلى من يدق الخزان قبل أن تختنق القضية الفلسطينية في ظل التراجع العام ونشوة التطبيع الشامل ومشاريع نهب موارد فلسطين بعد اكتشاف الغاز في البحر المتوسط ولعاب مشروع قناة «بن غوريون».

شعوب العالم العربي والبلدان المغاربية المثخنة هي الأخرى بالمؤامرات الإمبريالية والرجعية وبسياسة فرق تسد التقليدية وبفشل محاولات «الإصلاح» أو «الثورة» في غياب بناء قيادة طبقية قوية وحازمة وتنظيمات جماهيرية قوية جعلها تعيش أوجاع مخاض عسير بين الصمود والنضال الدفاعي ضد هجمة قوية للنيوليبرالية ولطوفانها الجارف في ظل موازين القوة المختلة عالميا وبين قمع داخلي وحروب أهلية وعداوات مصطنعة لا تنفع الشعوب.

لقد جاءت عملية المقاومة ل7 أكتوبر في ظرف محلي ودولي ملائم :

-الحرب بين الناتو وروسيا في أوكرانيا

-تأجيج الصراع بين الناتو والصين في جنوب شرق آسيا

-محاولة بناء تقاطب دولي جديد مختلف عن التقاطب السابق لكنه على كل حال يتيح لقوى الطبقة العاملة التحررية للشعوب باسترجاع الانفاس،

-التحضير لإكمال آخر حلقة في مسلسل التطبيع مع السعودية، ومحاولة جعل حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية بل وجوده يتوارى إلى أرشيف التاريخ.

لقد شن الكيان الصهيوني حرب إبادة جماعية تحت الرعاية المعلنة للو.م.أ وبلدان الغرب الرأسمالي ،جريمة إبادة جماعية معلنة هزت الضمير العالمي وحركت شعوب العالم للخروج للشوارع بشكل غير مسبوق حتى في ألمانيا المقيدة ب»ذاكرة الهولوكوست» وفي قلب العواصم الغربية حاملة لأعلام فلسطين وكاشفة للنفاق الكاذب لقيادات الغرب الرأسمالي تحت شعار «free Palestine»،وحركت رفع دعوى لمحكمة لاهاي من طرف حكومة جنوب أفريقيا ضد هذه الإبادة الجماعية ،ورغم الفظائع والفضائح يعمل الكيان الصهيوني وخلفيته الامبريالية وتواطئ دول عربية على الاستمرار في التصفية الوجودية للقضية الفلسطينية ولشعبها.

لقد عرفت بعض الشعوب العربية تنظيم تظاهرات مهمة أيضا، وتم فرز أشكال تنظيمية وحدوية على شكل جبهات بين قوى اليسار التقدمي والإسلاميين المناهضين للتطبيع في بعض البلدان وبين التقدميين القوميين والديمقراطيين من جهة والإسلاميين من جهة أخرى في بلدان أخرى لمناهضة التطبيع ولدعم الشعب الفلسطيني.

كما شكل تخلص بعض القوى الإسلامية ولو بتفاوت من المرجعية المحافظة واعتبار فلسطين قضية تحرر وطني وليس صراع ديني مما يعتبر عودة لتأصيل الصراع على أرضية «الميثاق الوطني الفلسطيني» التأسيسي لمنظمة التحرير الوطني الفلسطيني وهذا سيسمح لا محالة بإيجاد أرضية مشتركة لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي بدأت مقدماتها في لقاء موسكو في شهر مارس 2024.

هذا بالإضافة إلى التضامن الواسع للشعوب في الشوارع وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ومختلف الاشكال الإبداعية لمناهضي الإبادة من مختلف جنسيات العالم، والذي شكل واجهة فاضحة لجرائم الإبادة الجماعية .كما لعبت «حركة مقاطعة bds» دورا مهما في فضح قوى التطبيع ومؤسساته الاقتصادية في البلدان العربية وعبر العالم.

إن الاستمرار في هذه النضالات وتطويرها وتشبيكها ،وإدانة وعزل قوى التطبيع والاجتهاد في تطوير العمل الجبهوي ،وإعطائه العمق المجتمعي الملائم في وسط الشباب والطلبة والحركة النقابية والاحتجاجية والحركة الثقافية والتربوية سيشكل دعامة قوية لصمود الشعب الفلسطيني وكذلك أرضية إنطلاق لتحرير الشعوب العربية والمغاربية من قيود التطبيع ،ومن محاولة إعادة كتابة التاريخ الوطني للشعوب بحبر صهيوني،إن الكيان الصهيوني فيروس إمبريالي خطير يشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الأوطان ،فأينما حلت «الصهيونية» هذه الإيديولوجية الإمبريالية الفاشية حل معها خراب الشعوب.

استغلال العمال الفلسطينيين:

الوجه الاخر للاحتلال الصهيوني

(الجزء الأول)

محمد موساوي

الحدث: نداء طارئ من النقابات العمالية الفلسطينية» ضعوا حدا للتواطؤ! أوقفوا إمداد إسرائيل بالأسلحة» في 16 أكتوبر2024، وتحت نيران العدو الصهيوني التي اشتدت منذ بداية انتفاضة طوفان الاقصى ، أصدرت النقابات العمالية الفلسطينية نداء دوليا مشتركا من النقابات العمالية على المستوى الدولي وجميع أصحاب الضمائر الحية إلى وضع حد لكافة أشكال التواطؤ في جرائم إسرائيل، وبشكل عاجل وقف تجارة الأسلحة مع إسرائيل وجميع أشكال التمويل والأبحاث العسكرية»، لأنه لا يمكن وقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني إلا عبر زيادة وتعزيز التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني لأنه الرد الصحيح القادر على لجم آلة الحرب الإسرائيلية.
إن هذا الإعلان سابقة فارقة إذ لم يحدث منذ فترة طويلة. وهو في غاية الأهمية لسببين: إنه يجمع بين النقابات من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يجمع بين النقابات الرسمية والنقابات المستقلة. إنها علامة على رغبة مشتركة في التحرك للتعريف بالوضع المأساوي للشعب الفلسطيني، سواء في غزة تحت القصف أو في الضفة الغربية تحت عنف المستوطنين وقوات القمع الإسرائيلية التي تقتل وتسجن.

العمال الفلسطينيون في الداخل المحتل

إن أحد أبعاد الاستعمار الإسرائيلي هو الاستغلال المفرط للعمال الفلسطينيين وتهميشهم الاقتصادي الشديد. فأن تكون نقابيًا في فلسطين، يعني أن تواجه باستمرار قيدًا مزدوجًا: أن تناضل يوميا من أجل الشغل ومن أجل الراتب، وأيضًا أن تقوم بذلك في ظروف عصيبة جدًا هي من صنع الاحتلال العنصري.
و نظرا لأهمية الموضوع، يأتي هذا المقال الذي يهدف إلى الإلمام بالمعطيات الأساسية حول العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل من حيث: (أ) النشأة و تطور الأعداد، (ب) مكان و قطاعات العمل، (ج) ظروف الشغل والمآل. وسينشر المقال في جزأين: النشأة وتطور الأعداد ومكان قطاعات العمل؛ ثم ظروف الشغل والمآل.

نشأة الطبقة العمالية الفلسطينية

تحكمت الظروف السياسية التي خضعت لها فلسطين منذ بداية القرن العشرين في تشكل وتطور العمالة الفلسطينية.
من المفيد التذكير أن الطبقة العاملة الفلسطينية لم تنشأ بطريقة عادية بفعل التمايز في المجتمع الفلسطيني، وانما نشأت عبر مسلسل قسري نتيجة عمليات قيصرية متتالية كان أولها الاحتلال العسكري البريطاني (1917) وما تخلله، وآخرها الاحتلال العسكري الصهيوني العنصري مند النكبة (1948) حتى وقتنا هذا.
لقد أصدر الانتداب/الاحتلال البريطاني، سنة 1922، قوانين جعلته يستبد بسلطة الإشراف على الأراضي الفلاحية وغيرها، كما تمت السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كالنقل والتجارة الخارجية، مما تسبب في تفقير الفلاحين الفقراء وكساد عديد من الأنشطة الحرفية وانكماش الاقتصاد المحلي. وكما هو منتظر أدى الهجوم إلى البروز القسري في ظل الاحتلال لعمالة فلسطينية مرتبطة بتغلغل الإنتاج الرأسمالي، الذي ازدادت احتياجاته لليد العاملة الفلسطينية لإنجاز عدة مشاريع منها شق الطرق وصيانتها وتوسيع شبكة سكة الحديد، وإنشاء ميناء حيفا وتحسين ميناء يافا، وأوراش أخرى مختلفة. ولا ننسى أن العصابات الصهيونية المسلحة نمت برعاية من الانتداب البريطاني التي أطلق لها العنان لارتكاب عدة مجازر في حق السكان الفلسطينيين لإجبار الكثير منهم على بيع أراضيهم أو النزوح الى أماكن أكثر أمانا.
أما بعد النكبة، فالمأساة معروفة. حيث تم محو مئات القرى و تهجير ما يقارب 800 الف نسمة تكدس معظمهم في مخيمات داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالخارج في كل من الأردن، لبنان و سوريا. غداة حرب 1967، تكاثر عدد المهجرين بدون عمل في الداخل الفلسطيني بفعل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة الذي سهل توسيع المستوطنات الصهيونية بضم أراضي جديدة وإحكام السيطرة على مجمل الاقتصاد المحلي. مما أدى الى نشوء خزان مستديم النمو من الأيدي العاملة الفلسطينية تشتغل آلاف منها مكرهة في» سوق العمل» في الداخل المحتل.
كانت إحدى الركائز الأساسية للسياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة هو دمج اقتصادها في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن بطريقة تبعية، حيث تشكل الأراضي المحتلة «سوقا إضافيا للسلع والخدمات الإسرائيلية من جهة، ومصدرا لعوامل الإنتاج، ولا سيما العمالة غير الماهرة، للاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى. وفي العقود اللاحقة، كان اعتماد العمالة الفلسطينية على إسرائيل سمة رئيسية للعلاقات الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل: إذ بين عامي 1967 و1990، كان 35 إلى 40 بالمائة من العمالة الفلسطينية المستخدمة تعمل في إسرائيل، وخاصة في وظائف منخفضة الأجر.
تأتي معظم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي من المناطق الريفية خصوصاً في الضفة الغربية، حيث اضطر العديد من العمال الفلسطينيين إلى هجر أراضيهم الزراعية والتوجه للعمل في إسرائيل؛ بسبب الإجراءات الإسرائيلية القاضية بإعاقة العمل في القطاع الزراعي، وتحديد كميات مياه الري المستخدمة، ومنع حفر الآبار لري الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعابهم في ظل هيمنة سلطات الاحتلال على ثروات ومقدرات الشعب الفلسطيني. كما تأتي من مخيمات في الضفة والقطاع.

الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي: معطيات إحصائية

يتم التركيز هنا على تطور العمالة الفلسطينية في ظروف الاحتلال منذ 1967، معتمدا عدة مراجع منها على الخصوص دراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) و بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني و قصاصات معلومات نقلا عن وكالات أخبار تطرقت للموضوع.
منذ عام 1967 عملت إسرائيل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وفرضت العديد من الإجراءات التي حالت دون استطاعة الاقتصاد الفلسطيني توفير فرص عمل جديدة؛ ما دفع العديد من العمال الفلسطينيين إلى التوجه للعمل في المشاريع الإسرائيلية، لدرجة أن شكلت قوة العمل الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي ثلث القوى العاملة الفلسطينية. واستطاع سوق العمل الإسرائيلي استيعاب معدلات نحو 40% من عمال قطاع غزة، و30% من عمال الضفة الغربية في الفترة من 1970 حتى 1992.
وخلال هذه الفترة، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين، المشتغلين في الداخل المحتل، باطراد كما هو مبين في الملخص ادناه. ووصل حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي عام 1992 نحو 115400 عاملا.

تطور عدد العمال الفلسطينيين المشتغلين في الداخل المحتل						أهم المحطات
السنة	1970	1976	1987	1992	1993	من بداية استتباب احتلال الضفة والقطاع حتى اتفاقية أوسلو ، مرورا بسنة يوم الأرض (1976) و انتفاضة 1987
العدد	20600	64900	108800	115400	81600	
نسبة النمو	–	215%	68%	6%	–29%	
ملاحظة: من اللافت للانتباه وتيرة النمو السريعة في السنوات الأولى والتباطؤ الحاصل بعد انتفاضة الأقصى واتراجع الواضع بعد اتفاقية أوسلو.						
المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)–العمل الفلسطيني في إسرائيل						

ثم أخذ هذا العدد يتذبذب؛ بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذتها في أعقاب اتفاق أوسلو وما تلاه من ظروف سياسية أحاطت بالمنطقة، فتعرض عدد العمال إلى الارتفاع والانخفاض، وقد وصلت نسبة عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (التقارير السنوية لمسح القوى العامة)، 16.2% من حجم القوى العاملة الفلسطينية في عام 1995 لتصل إلى 22.9% في العام 1999؛ وفي اعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى وبناء جدار الفصل العنصري انخفض حجم القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي لتصل 8.0%، ثم عادت إلى الارتفاع حتى وصلت 13.3% عام 2018، و 13.2% في العام 2019.

اعتمادا على بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني عن سنة 2022، يبلغ عدد العمال الفلسطينيين نحو مليون و133 ألف عامل، 940 ألفا منهم يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع نسبة بطالة في صفوف الفلسطينيين تبلغ الربع تقريبًا من نسبة القادرين على العمل، و193 ألف عامل في الداخل الفلسطيني المحتل والمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967.

وقبل انطلاق طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، كان 178 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل.

و عن الأماكن التي يتوافد منها الفلسطينيون إلى سوق العمل الإسرائيلي، معظم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي تأتي من المناطق الريفية خصوصا في الضفة الغربية، حيث اضطر العديد من العمال الفلسطينيين إلى هجر أراضيهم الزراعية والتوجه للعمل في إسرائيل؛ بسبب الإجراءات الإسرائيلية القاضية بإعاقة العمل في القطاع الزراعي، وتحديد كميات مياه الري المستخدمة، ومنع حفر الآبار لري الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعابهم في ظل هيمنة سلطات الاحتلال على ثروات ومقدرات الشعب الفلسطيني.

منذ عام 1967 عملت إسرائيل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وفرضت العديد من الإجراءات التي حالت دون استطاعة الاقتصاد الفلسطيني توفير فرص عمل جديدة؛ ما دفع العديد من العمال الفلسطينيين إلى التوجه للعمل في المشاريع الإسرائيلية.

توزيع العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي حسب السنة و مكان العمل:

منذ تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل من العام 1968 تركز العمال الفلسطينيون العاملون في المشاريع الإسرائيلية في قطاع الإنشاءات بالدرجة الأولى. واستمر المنحى كذلك حتى ما بعد اتفاقية أوسلو كما يبينه الجدول التالي المتعلق بالفترة 1995–2022.

وفي حين كان العمال الفلسطينيون يشكّلون 16% من اليد العاملة في "إسرائيل"، وكان العمال الأجانب يشكّلون4.5%، هبطت نسبة العمال الفلسطينيين عام 2000 إلى 3.3%، بينما ارتفعت نسبة العمال الأجانب إلى 8.7%.

وبينما يركز استقدام الاحتلال للعمال على مجال البناء، تشير البيانات عام 2023 إلى أن نحو 80 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية، ونحو 23 ألفا و400 عامل أجنبي يعملون في عمليات البناء في الداخل المحتل.

حسب نتائج مسح القوى العاملة السنوي، للعام 2022 الصادر في نيسان 2023 بلغت نسبة الأيدي الفلسطينية العاملة في إسرائيل والمستعمرات 17،0% في العام 2022، بعد أن كانت تمثل: 11،5% سنة 2015 ، و 13،3 سنة 2018 .

نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب السنة ومكان العمل

السنة	محافظات الضفة	محافظات قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
2022	57،9	25،1	17،1
2021	60،8	25،1	14،1
2020	63،2	23،7	13،1
2019	61،0	25،8	13،2
2018	60،1	26،6	13،3
2017	57،6	29،4	13،0
2016	57،7	30،5	11،8
2015	58،8	29،7	11،5

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)– العمل الفلسطيني في إسرائيل

التوزيع النسبي حسب النشاط الاقتصادي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) من فلسطين في سوق العمل الإسرائيلي

منذ تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل من العام 1968 ، تركز العمال الفلسطينيون العاملون في المشاريع الإسرائيلية في قطاع الإنشاءات بالدرجة الأولى. وبعد عام 1995 استمر قطاع البناء والتشييد بالهيمنة على النسبة الكبرى من بين جميع القطاعات بالنسبة للعمال الفلسطينيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، ويظهر ذلك من خلال احصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني. نكتفي هنا بعرض المعطيات المتعلقة بالفترة 2022–2014 ، كم يلي:

التوزيع النسبي () للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) من فلسطين في سوق العمل الإسرائيلي حسب النشاط الاقتصادي

السنة	الزراعة والبستنة والصيد البري وصيد الأسماك	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	البناء والتشييد	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات والفروع الأخرى
2022	6،4	12،9	63،2	11،2	1،5	4،8
2021	6،4	12،9	63،2	11،2	1،5	4،8
2020	5،8	15،0	58،5	12،5	2،6	5،6
2019	5،9	12،8	64،2	10،8	1،7	4،6
2018	6،8	13،9	64،3	9،6	2،2	3،2
2017	7،6	13،0	61،6	11،2	2،4	4،2
2016	8،4	13،0	63،8	10،7	2،2	1،9
2015	8،9	13،0	63،6	9،9	1،9	2،7
2014	9،0	11،4	62،8	11،1	2،4	3،3

في 28 مارس 2023

في مفهوم الامبريالية والتناقضات الراهنة

الحسين لعنايت

بعد اكثر من 6 اشهر متتالية من حرب الإبادة والتجويع والترحيل.... التي تشنها الدول الغربية (أمريكا، إنجلترا، فرنسا وألمانيا...) ضد الشعب الفلسطيني في غزة بواسطة مرتزقتهم في الكيان الاحلالي الغاصب، وتكبيلهم لجميع مؤسسات الأمم المتحدة وتجميد فعلها واخراس صوتها، يمكن القول بان هؤلاء هم بالفعل يكرهون العرب والمسلمين.

لكن إذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى لسنة 1914 بين نفس الدول والتي هلك فيها ما يفوق 8 ملايين شخص من نفس الجنس ومن نفس الدين والثقافة بالغرب الأوروبي سنكون مضطرين لتوسيع زاوية النظر ونبحث في المسببات التي جعلت الثقافة الغربية تتحول مع منتصف القرن 19 إلى ثقافة للإبادة الممنهجة في حق شعوب المعمور.

اذا كانت عداوة الغرب الأوروبي لشعوب غرب اسيا وشمال افريقيا ولثقافاتها من الأمور المترسخة في الذهنية وفي الثقافة الغربية منذ قرون والا ادل على ذلك صناعتهم لمفاهيم على شكل «الثقافة الاغريقية- الرومانية» التي ليس لها وجود أصلا، بحيث ان الثقافة الاغريقية وصلت إلى الغرب الأوروبي عن طريق العلماء المحسوبين على الثقافة العربية-الإسلامية ولا علاقة للرومان بها. كما ان صناعة مفهوم الثقافة « اليهودية- المسيحية» الهدف منه هو تشكيل حلف يهودي مسيحي لعداوة الإسلام، في حين أن الصراع الدامي بين اليهود والمسيحيين تشكل منذ الأصل واستمر على امتداد قرون ووصل أوجه في القرن 16 ميلادي ليختم بما يسمى «الهولوكوست» في اواسط القرن 20 .

لكن كما اسلفنا الذكر فالحرب العالمية الأولى وما خلفته من ملايين القتلى وسط الأوروبيين انفسهم تبين ان العداوة للعرب والمسلمين لا تشكل وحدها اطارا يساعد على فهم ما يجري في فلسطين من إبادة.

هنا لابد من الرجوع للمرتكزات الاقتصادية لكي نتمكن من وضع اطار تحليلي شامل للحدث وبلورة اليات مواجهته لكون الغرب الأوروبي وصل إلى مستوى من الهمجية لا مرد لها إلا بمواجهته هو واتباعه من طرف شعوب المنطقة التي بنت الحضارة العربية-الإسلامية من القرن 9 الى القرن 12 ميلادي وهي شعوب غرب اسيا وشمال افريقيا.

ملاحظة: بالنسبة لي المفهوم الجيواستراتيجي الجديد الذي يستوعب الفاعلين الأساسيين في الصراع الحالي، ضد الاجرام ومدعميه ومن يسايرونه، هم خارج «العالم العربي» ولا يشكلون كل ما تبقى من «العالم الإسلامي» هم ينتمون أساسا لغرب اسيا (ايران، اليمن، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين)

الحلقة 2 ستخصص لتدقيق مفهوم الامبريالية الذي هو مفهوم اقتصادي بالأساس. نعتبر ان هنالك من يستعمل هذا المفهوم بكيفية غامضة ويضفيه على كل الدول التي تتنافس مع الاقتصادات الغربية، كما نجد من يتحاشى استعمال مفهوم الامبريالية ويستبدله بمفهوم «الاستكبار»، كما هو عليه الحال في ايران، كان الامر يتعلق بمسألة ثقافية في حين ان مفهوم الامبريالية هو مفهوم اقتصادي خالص.

الامبريالية مفهوم اقتصادي فسر فيه رودولف هلفردينج في كتابه «الراس المال المالي: دراسة للمرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالي» الذي صدر سنة 1910 باللغة الألمانية وترجم الى اللغة الروسية سنة 1912 والى اللغة الفرنسية في سنة 1970 والترجمة الإنجليزية في سنة 1981. فلادمير لينين اطلع ودرس أطروحة هيلفيردينج مبكرا واعتمدها في دراسته المعنونة «الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية» لسنة 1915، كما استوعب مضمونها وطورها وعلى هذا الأساس طرح المهام الملحة للقوى الثورية في المرحلة الجديدة من تطور الراسمالية. هكذا اصبح كتاب لينين اكثر انتشارا من كتاب هيلفيردينج الذي يعتبره بعض الدارسين بمثابة المجلد الرابع لكتاب راس المال لكارل ماركس. لذلك يتطلب فهم دراسة هيلفيردينج الالمام بكتاب الراسمال خاصة منه المجلد اثاني «عملية تداول راس المال». هنا لا يتسع المجال لرصد جميع المرتكزات لكن سنكتفي ببعض العلاقات «البسيطة» فيما يتعلق بتداول السلع وتداول النقد لتيسير الفهم.

- اول عملية للتداول (التبادل) عرفها الانسان هي على شكل: سلعة - سلعة، بمعنى التبادل المباشر لسلعة بسلعة أخرى وعلى هذا الأساس بنى الفنيقيون تجارهم عبر البحر الأبيض المتوسط لمدة 8 قرون(- 12 الى 4- قبل الميلاد)، بمعنى ان النقد لا يشكل وسيطة لتبادل السلع. وهنا يطرح السؤال حول ما الذي يجعل السلع تتبادل فيما بينها؟ هنا أجاب ماركس بان سلعتين تتبادلان وقف وقت العمل المتضمن في كل منهما. لما ظهر النقد كاداة للتبادل في القرن 4 قبل الميلاد اصبح معادلا عاما لكل السلع، وهنا تندرج العملية الثانية للتبادل

- ثاني عملية للتداول-التبادل هي: سلعة - نقد - سلعة، هنا يعبر النقد على وقت العمل المتضمن في السلع. لكن هذه العملية يمكن الا تكمل دائرتها بمعنى انها تقف في مستوى سلعة-نقد وهنا يظهر الادخار الذي يضفي على النقد أهمية كبرى. ويمكن ان نتخيل عملية مباشرة نقد - نقد دون وسيطة سلعة. هذه العملية المباشرة نقد-نقد لا فائدة منها اذا لم ينتج عنها نقد اكثر(النقد الأصلي زائد الربا الذي ناهضته كل الديانات) ومعمول بها قبل الاف السنين في بابل وفي المجتمع الاغريقي (صرخ ارسطو ضد هذه العملية: نقد- نقد، قائلا: النقود لا تلد النقود) ونتج عنها المجتمع العبودي الذي عرف أوجه عند الرومان. في عهد الرأسمالية تطورت المعادلة الثالثة

- ثالث عملية للتداول: نقد-سلعة - نقد، بما ان السلعة في نفس الشروط وفي نفس المكان والزمان تحتفظ على قيمتها فهذه العملية هي بدورها لن ينتج عنها نقد اكثر. لكي ينتج عنها نقد اكثر لابد من تحويلها الى سلعة أخرى او الذهاب بها الى مكان (سوق) اخر كما يفعل التجار (ابن خلدون فصل في هذا الامر ببراعة) بمعنى ادخال عمل انساني إضافي على تلك السلعة. هنا استنتج ماركس ان السلعة الوحيدة التي يمكن ان تقتنيها بقدر من النقد وبعدها ينتج عنها نقد اكثر هي «قوة العمل»

- هكذا نصل الى دورة الإنتاج الرأسمالي: نقد (النقد المسلف) - سلعة (قوة العمل، المواد الأولية، المواد المساعدة) -سلعة منتجة- نقد = النقد المسلف + فائض القيمة الناتج عن استهلاك قوة العمل

هذه العلاقة: علاقة الإنتاج الرأسمالي هي التي سينطلق منها هيلفيردينج لإدخال الامبريالية كمفهوم اقتصادي.

زمن الدورة ينقسم الى قسمين: زمن الإنتاج وزمن التداول. زمن الإنتاج هو الوقت المطلوب كي يتحول الراسمال الإنتاجي الى الراسمال السلعي، هذا التحويل يمر بعيدا عن الأنظار في أماكن مسيجة (معامل وضيعات ....). زمن التداول يتشكل من الوقت المطلوب لتحويل الراس المال لنقدي الى الراس المال الإنتاجي يضاف اليه الوقت المطلوب لتحويل الرأسمال السلعي الى الرأسمال النقدي.

الحلقة3 :

سنعود للتفصيل في دورة الراسمال الإنتاجي التي قدمناها في اخر الحلقة2 والتي استخرجناها من عملية التداول نقد - سلعة - نقد التي تميز نمط الإنتاج الراسمالي.

نحاول الا نثقل العرض بالعديد من التدقيقات لكن لابد من حد ادنى من الوضوح لاستيعاب الطريقة التي نتبعها لتحديد مفهوم الامبريالية.

نذكر اذن بدورة الرأسمال الإنتاجي ونقدم في نفس الوقت بعض العريفات الجديدة. هذه الدورة هي كالاتي:

- نقد (الرأسمال النقدي)
- سلعة: تتشكل من قوة العمل، أدوات الإنتاج، المواد الأولية، المواد المساعدة على التحويل، وهذه السلعة تسمى الراسمال الإنتاجي
- السلعة المنتجة تسمى الراسمال السلعي

لكي نكتب العلاقة على شكل

راس مال نقدي - راس مال انتاجي - راسمال سلعي - راس مال نقدي

وهذه الدورة تعيد نفسها باستمرار لان هدف دورة الإنتاج الراسمالي هو تنمية الراس المال النقدي الأصلي بإضافة الربح. الربح هو تحقيق فائض القيمة، التي تضمّنها قوة العمل للسلع المنتجة (في المعمل او الضيعة...)، كلما تحول الراسمال السلعي الى راس مال نقدي بمعنى كلما قامت السلعة ب «قفزة الموت» (Salto mortale حسب كارل ماركس) في مرحلة التبادل.

« قفزة الموت» او القفزة المحفوفة بالمخاطر هذه، تختزل كل التقلبات والمنافسة المحتدمة ومقولات العرض والطلب التي تعرفها مرحلة تداول السلع في السوق المثالي «للتبادل الحر»، فإذا فاتتها قفزتها فالسلعة ليست هي التي تسقط ارضا بل مالكها. هذه تقلبات السوق هي التي يعتمد عليها الليبراليون لفصل الربح عن فائض القيمة المنتزع من العمل المأجور، ليربطوه بأتعاب ومجازفات الرأس المال النقدي المسلف.

هنا سنحتاج لإضافة تعريفات أخرى تقسم الراس المال الإنتاجي الى قسمين: القسم القار في المعمل(بمعنى لا يذهب الى السوق) ولا يحول للسلعة المنتجة الا جزء منه (الاهتلاك) ويسمى الراسمال الأساسي، والجزء المتبقي يسمى الراس المال الدائر بمعنى كونه متضمنا في السلعة المنتجة سواء كقيمة تبادلية كما هو

الحال بالنسبة للمواد المساعدة (كهرباء، بترول، مواد كيماوية) و كقيمة تبادلية (أجور العمال) وفائض القيمة بالنسبة لقوة العمل، وكقيمة استعمالية بالنسبة للمواد الأولية (الطماطم في العلب) وكقيمة تبادلية بالنسبة لاهتلاك الراسمال الأساسي. مجموع هذه القيم يعطينا قيمة السلعة المنتجة ونرى ان كل المدخلات تحول قيمتها (تبادلية او استعمالية)

هل تغير ت الامبريالية؟ من وجهة نظري لم تتغير أساسها يبقى هو الراس المال المالي الذي وصل الى مستوى من التعفن والهمجية في التعامل مع الشعوب من اجل السيطرة على خيراتها افقد للدول الغربية التي تنتسب اليها البنوك والمؤسسات المالية المضاربة ادنى الاخلاق.

للسلع باستثناء قوة العمل التي زيادة عن قيمتها (أجور العمال) تضيف فائض القيمة وهي تشكل المصدر الأساسي للربح المحقق في مجال التداول.

في اخر هذه الحلقة نضيف تعريفا مهما اخر سنكون في حاجة اليه وهو زمن الدورة بمعنى الزمن الذي تستغرقه الدورة، لكي تتمكن بعدها من إعادة نفسها جريا وراء تحصيل الربح: نذكر بالدورة

راس مال نقدي - راس مال انتاجي(الرأسمال الأساسي + الرأسمال الدائر) - راسمال سلعي - راس مال نقدي

زمن الدورة ينقسم الى قسمين: زمن الإنتاج وزمن التداول. زمن الإنتاج هو الوقت المطلوب كي يتحول الراسمال الإنتاجي الى الراسمال السلعي، هذا التحويل يمر بعيدا عن الأنظار في أماكن مسيجة (معامل وضيعات ....). زمن التداول يتشكل من الوقت المطلوب لتحويل الراس المال لنقدي الى الراس المال الإنتاجي يضاف اليه الوقت المطلوب لتحويل الرأسمال السلعي الى الرأسمال النقدي. بخلاف مجال الإنتاج الذي يستفرد به الرأسمالي لوحده بعيدا عن المنتمين لطبقته وبعيدا عن اعين الجمهور فمجال التداول يفاجئ فيه الرأسماليون بعضهم بعضا بما يقدمونه من سلع.

مصحوبين بشيء من الصبر سنفصل في زمن الدورة ونتائجها في الحلقة حلقة4 التي ستقربنا من تعريف الامبريالية

حلقة 4:

التوجه نحو الاحتكار في مجال الرأسمال الإنتاجي وتمركز الراسمال النقدي للدخول في عصر الامبريالية

نذكر بان زمن دوران رأس المال هو الزمن الذي ينبغي خلاله ان يسلف(ان يسبّق) رأس المال(راس مال نقدي) كي تنمو قيمته ويعود الى صاحبه في شكله الأصلي. وكلما قل زمن الدورة والا اصبح الامر مفيدا بالنسبة للرأسمالي. نذكر بان زمن الدورة يتشكل من زمن الإنتاج وزمن التدوال.... زمن التداول يؤثر فيه مجموع الرأسماليين بينما زمن الإنتاج يتحكم فيه الراسمالي المعني بالأساس. لهذا ينكب الاهتمام في تخفيض زمن الإنتاج. ماذا يعني تخفيض زمن الإنتاج؟ هذا يعني ان المنتوج يتضمن وقت عمل اقل. ووقت عمل اقل يعني قيمة اقل وقيمة اقل تعني ثمنا اقل، بمعنى ان الرأسمالي الذي يخفض زمن الإنتاج يمكن ان يقدم للسوق سلعة بثمن اقل. ليس من الصعب ان نتخيل ما سيحصل لمنافسيه الذين لم يستطيعوا تخفيض زمن انتاجهم، فارباحهم ان استطاعوا ان يحولوا كل راس مالهم السلعي الى راس مال نقدي ستكون اقل. هذا الوضع يشكل بوادر الاحتكار.

كيف يتم تخفيض زمن الإنتاج؟ في الوهلة الأولى يتبادر للذهن تكثيف استغلال قوة العمل بتشغيل الأطفال والاناث باجور اقل من الذكور، بمدد عمل تصل الى 12 ساعة في اليوم الواحد الخ.... كما كان عليه الحال في إنجلترا في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19. لكن بفضل نضالات الطبقة العاملة واستحالة تجاوز سقف معين من نسبة الاستغلال لشروط فيزيولوجية تركز الاهتمام على تطوير أدوات الإنتاج(الالات) المساعدة على تكثيف الإنتاجية. أدوات الإنتاج هو ما سميناه الرأسمال الأساسي في الحلقة السابقة. تخفيض دورة الإنتاج يتطلب بالضرورة استثمارات في الراس المال الأساسي. لكن زمن دورة الرأسمال الأساسي اكبر بكثير من زمن دورة الرأسمال الدائر بمعنى ان الرأسمالي لا يسترد استثماراته في الرأسمال الأساسي الا بعد مدة طويلة، الى ان يهتلك كليا ووجب استبداله، في نهاية كل دورة للرأسمال الدائر لا يسترد الرأسمالي الا قسطا (هو ما سميناه بالاهتلاك في حلقة3) من استثماراته في الراسمال الأساسي. المبتغى من ادخال الرأسمال الأساسي في دائرة الإنتاج هو الحصول على نفس الكمية من السلعة (الراس المال السلعي) لكن في زمن اقل. بما ان جزء من قيمة الرأسمال الأساسي (الاهتلاك) متضمن في السلعة المنتجة، هذا يعني انه تم الاستغناء عن مقدار معين من قوة العمل والا ارتفع ثمن السلعة ولن تصبح منافسة في السوق ويصبح الراس المال الأساسي المدمج في دائرة الإنتاج بدون فائدة.

ما هو الشرط الذي يجعل من الة راسمالا أساسيا مفيدا؟ اذا كانت قيمة الاهتلاك اقل من قيمة قوة العمل المستغنى عنها خلال دورة انتاجية. بمعنى ان الة معينة ستعتبر رأسمال أساسي اذا كانت قيمتها (وقت العمل المتضمن فيها) اقل من قيمة قوة العمل التي يمكن الاستغناء عنها طوال مدة استعمال تلك الالة. لكن اذا تم الاستغناء عن قوة العمل فقيمة فائض القيمة ستنخفض؟ هذا الامر يستحق الانتباه... لا ننسى ان زمن دورة الراس المال يتشكل من زمن الإنتاج وزمن التداول. اذا بقي زمن التدوال قارا ففائض القيمة سيرتفع رغم الاستغناء عن قسط من قوة العمل. لكن لا شيء يضمن بان زمن التداول لن يتمدد خاصة ان تسريع وثيرة الإنتاج في قطاع معين سيغرق السوق بالسلع ويصعب نفادها ما سيمدد من زمن التداول بمعنى تمديد الوقت المطلوب فيه تحقيق فائض القيمة، بمعنى ان الاستثمارات في الراس المال الأساسي لتخفيض زمن الإنتاج ستبقى دون مردودية. إن هذه الإشكالية ستطرح في زمن «التبادل الحر» الذي قضى عليه تطوير الراس المال الأساسي بتشكيل احتكارات كبرى مهيمنة على المستوى العالمي ابتداء من ولوج الولايات المتحدة وألمانيا نادي الدول الصناعية في أواخر القرن 19.

هذه الاحتكارات تتميز برأسمال أساسي هائل بمعنى برأسمال نقدي استثمر في الإنتاج لكن لا يسترد الا بعد مدد طويلة. السؤال المطروح الان هو مصدر التمويل بالنسبة للرأسمال الأساسي؟

لنعود إلى دورة الإنتاج من جديد، في نهاية الدورة تسترد قيمة قوة العمل والمواد الأساسية والمواد المساعدة وقيمة اهتلاك الرأسمال الاساسي والربح المحقق لفائض القيمة... الربح وقيمة الاهتلاك تكتنز في البنوك على رأس كل دورة، هذا ما يجعل البنوك تحيط بإلمام تام بالرأسمال الإنتاج الكلي (الاجتماعي) بمعنى ان البنوك بدراية اجمالية بوضعيه الشركات نقط قوتها ومجالات ضعفها. هذه الشركات لا تكتنز فقط في البنوك بل تقترض منها لكونها في حاجة لمواصلة دورة انتاجها. فالرأسمالي انتاجه لا يتوقف بمعنى انه عندما ينتهي من مرحلة الإنتاج لا ينتظر تحويل راس ماله السلعي الى راس ماله النقدي كي يبتدا الدورة من جديد. لنفرض ان زمن الإنتاج يساوي زمن التداول، في هذه الحالة هو في حاجة الى ضعف راسماله الدائر لمواصلة الإنتاج دون توقف بمعنى انه سيلتجا الى قروض بنكية قصيرة الأمد. كما ان المنافسة تطلب منه ان يوسع انتاجه بمعنى ان يزيد من راس ماله الدائر. هذا ما يوطد العلاقة بين البنوك والقطاع الإنتاجي لكن العلاقة ليست متساوية لكون البنوك تعرف جيدا وضعية الشركات ويمكنها ان تسهل او تصعب الحصول على القروض. فكلما توسع نفود بنك معين على منطقة جغرافية توطد نفوده على المجال الصناعي وهذا يدفع الى تشكيل بنوك كبرى لتمركز الراس المال. هذه البنوك الكبرى هي وحدها المتوفرة على مرتكز مالي__ نقدي يمكن من الاستثمارات الطويلة الأمد في الراس المال الأساسي للاحتكارات الكبرى. هذه الاستثمارات تتم بواسطة راسمال افتراضي تصدره البنوك على شكل اسهم يعطي لمالكيها جزء من الأرباح المحصلة من طرف الشركات الكبرى المساهمة. تلك الأسهم تصبح منفصلة عن الرأسمال الإنتاجي ويتم تداولها في أسواق البرصة، هكذا نشأ الرأسمال المالي. هذه الاحتكارات المندمجة بالبنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية الكبرى أصبحت تفرض على الدولة الرأسمالية حماية مجالات نفودها بما يضمن هيمنتها التي تحقق ما وقف الأرباح (surprofit) وعندما تقرض هذه البنوك دولة معينة تفرض عليها ان تتعامل مع الاحتكارات التي تستثمر فيها هكذا انتقلت الرأسمالية من شعارات «التبادل الحر» والسوق الحرة» و «حياد الدولة» الى توظيف الدولة من اجل الهيمنة. فالحرب العالمية الأولى مصدرها الصراع بين الاحتكارات الكبرى للسيطرة على العالم بعد معاهدة برلين لسنة 1885 . فاستعمار المغرب بدأت به بنك باريس والأراضي المنخفضة التي اشترت ديون البنوك الاسبانية والألمانية تجاه المغرب ونسجت اتفاقا مع السلطان في 1910 قبل اتفاقية الحماية ل 1912 ينصب البنك بموجبه ممثليه في الموانئ وعلى الحدود مع الجزائر لجني المستحقات الجمركية بهدف استرداد فوائد القروض المستحقة على الدولة المخزنية واسست بنك الدولة المغربية(BEM) لهذا الغرض تم فتحت الباب للجيوش الاستعمارية. نفس الشيء حصل مع جل دول المعمور ومن استثني فرض عليه الحصار المشترك للبوارج العسكرية الامبريالية كما الصين. مفهوم الامبريالية ادخله الاقتصادي الإنجليزي اتكينسون هوبسون في 1902 وربطه رودولف هيلفيردينغ بالراسمال المالي الذي تحدثنا عنه. ووضع فلادمير لينين البرنامج الثوري الذي يميز الفترة المتميزة بهيمنة الامبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية. هل تغير ت الامبريالية؟ من وجهة نظري لم تتغير أساسها يبقى هو الراس المال المالي الذي وصل الى مستوى من التعفن والهمجية في التعامل مع الشعوب من اجل السيطرة على خيراتها افقد للدول الغربية التي تنتسب اليها البنوك والمؤسسات المالية المضاربة ادنى الاخلاق.

لا ننسى ان زمن دورة الراس المال يتشكل من زمن الإنتاج وزمن التداول. اذا بقي زمن التدوال قارا ففائض القيمة سيرتفع رغم الاستغناء عن قسط من قوة العمل. لكن لا شيء يضمن بان زمن التداول لن يتمدد خاصة ان تسريع وثيرة الإنتاج في قطاع معين سيغرق السوق بالسلع ويصعب نفادها ما سيمدد من زمن التداول بمعنى تمديد الوقت المطلوب فيه تحقيق فائض القيمة

معضلة التشغيل في صفوف النساء بالمغرب وملحاحية الانخراط في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات

يحتل الحق في الشغل مكانة محورية في منظومة حقوق الإنسان إذ يعتبر حق اقتصادي واجتماعي أساسي يستحيل بدونه تمتع الإنسان بباقي الحقوق، وهذا ما تنص عليه أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (المادة 23 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). إلا أنه على الرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين التي ذكرناها لا تزال دائرة البطالة والهشاشة والفقر في المغرب في تزايد مستمر خاصة في صفوف النساء اللواتي يزداد وضعهن سوءا بفعل واقع العطالة والتهميش وهو ما أصبح بارزا بشكل كبير بعد اجتياح الفيروس التاجي للمغرب وما صاحبه من تدبير سيء لها من طرف السلطات، أو سواء بفعل الأفكار الرجعية التي لا زالت النظام السياسي وبعض التيارات المتطرفة تنشرها داخل المجتمع المغربي.

عزيزة الرامي

السياسات العمومية في مجال التشغيل في صفوف النساء بالمغرب:

نهجت الدولة المغربية عدة سياسات في مجال التشغيل التي لها علاقة بالمرأة مثل «برنامج «التمكين المتعدد القطاعات لمناهضة العنف المبني على النوع» سنة 2008، وأيضا ما يسمى ب «الخطة الحكومية للمساواة إكرام» 2012–2016 التي تشمل 24 هدف و156إجراء موزعة على 8 مجالات و إطلاق «البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030».

كما أعلنت الدولة في وثيقة « البرنامج الحكومي 2021–2026 في أكتوبر 2021 ، عن عزمها وضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي و محاربة الهشاشة في صفوف النساء من خلال دعم النساء في بحثهن عن التكوين والشغل و تطوير المشاريع « برنامج فرصة» بالنسبة للنساء اللواتي أوقفن مسارهن المهني أو الراغبات في تغييره. وبالنسبة للنساء الشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل فإنها تعلن عن تقديمها معلومات متعلقة بالفرص المهنية المتاحة و خفض كلفة البحث عن الشغل أو التكوين والنساء العاملات أو الراغبات في العمل فإن الحكومة كانت قد أعلنت من خلال مخططها « البرنامج الحكومي 2021–2026 على أنها في سنة 2022 بدأت بالتعميم التدريجي لدور الحضانة وحلول أخرى للرعاية الأطفال دون سن الرابعة و كذالك تقديم خدمات مماثلة في ميادين أخرى كتسهيل الحياة للمسنين في البيوت.

إن القارئ لهذه العناوين البراقة و الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة و الحكومة المغربيتين قد يعتقد أن هناك فعلا إرادة حقيقية للدولة المخزنية لتمكين النساء من الشغل الجيد، في حين أن القراءة للخلفيات الحقيقية لهذه السياسات الطبقية سيتبين أن الهدف منها هو تكريس الهشاشة و التملص في الحق في توفير الشغل لكافة المواطنات والمواطنين وتعويضها بالدفع نحو المقاولات أو الشغل الهش بالقطاع الخاص وسط الأجراء و الأجيرات بصفة عامة والنساء المشتغلات بصفة خاصة وأيضا الهدف هو تكوين آلاف النساء بإمكانيات تقنية محدودة بما تسمح لهن فقط بالاشتغال للباطرونا بأجور منخفضة وعدد ساعات كبير ، فمثلا الهدف الحقيقي للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء هو مضاعفة عدد الخريجات مدارس التكوين المهني والمعروف أن هذه المؤسسات لن تقدم له سوى المهارات التي تكفيهم فقط لأن يتحولوا إلى آلات في يد البورجوازية والباطرونا أي أن هاته المؤسسات ستؤهلهن لأن يستغلوا على أكمل وجه.

معطيات وإحصائيات حول وضعية النساء في سوق الشغل:

نتج السياسيات الطبقية المشار إليها أعلاه أوضاع جد كارثية وخطيرة إذ تبين حتى التقارير الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص سوق الشغل بالمغرب عن ارتفاع معدل البطالة خلال سنة 2022 من 5 في المئة إلى 5.2 في المئة في الوسط القروي ة من 16.9 في المئة إلى 15.8 في المئة في الوسط الحضري.

بينما ارتفع معدل البطالة في وسط النساء بما يناهز 0.4 نقطة ليصل ل 17.2 في المئة مقابل انخفاضه لدى الرجال ب 0.6 نقطة ليصل ل 10.3 في المئة.

كما أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن ما يقارب ثلاث أرباع الأشخاص خارج سوق الشغل (غير نشيطين) هن نساء سنة 2022 بما يناهز 73،1 في المئة ،

68، 8 في المئة منهن تقطن بالوسط الحضري، وأكثر من النصف (51،1 في المئة) لا تتوفرن على أي شهادة و(44،9 في المئة) تتراوح أعمارهن بين 15 و 34 سنة.

وأضافت أيضا أن النساء المتواجدات خارج سوق الشغل، بحجم يقدر ب 11،2 مليون شخص، تمثل 80،2 في المئة من النساء في سن النشاط (81،7 في المئة بالوسط الحضري و77،2 في المئة بالوسط القروي).

•وهم الإصلاحات لتوفير فرص الشغل للنساء:

نستخلص إذن من المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في صفوف النساء أن كل الخطط والبرامج ليس عاجزة وفقط عن الاستجابة لحاجيات النساء في الحق في الشغل بل مدمرة للعمل القار من خلال تغيير مفهوم الشغل وتكريس الخوصصة وما يصاحبه من هشاشة خاصة مع اجتياح منطق المقاولة لقطاعات التوظيف العمومي نفسها (التشغيل بالتعاقد نموذج)

نشير أيضا لوضعية النساء العاملات بالقطاع الخاص (الصناعي والفلاحي) والقطاع غير المهيكل أنها تتصف بالكارثية ناهيك عن غياب تطبيق مقتضيات مدونة الشغل (تقليص الاجور – زيادة في ساعات العمل القانونية – غياب عقود العمل والتغطية الصحية – غياب حماية النساء في العمل – غياب حماية الامومة ...) الشيء الذي برز بشكل واضح خصوصا بعد اجتياح فيروس كورونا المغرب و خلال الفترة الحالية الذي كشف المستور والواقع المرير الذي تعيشه العاملات كل يوم (حالة عاملات شتوكة – عاملات القطاع الصناعي بالدار البيضاء و حوادث الشغل المميتة في صفوف النساء العاملات الزراعيات في حرب الطرقات بوسائل نقل مهينة و حاطة لكرامتهن تغيب فيها شروط السلامة و الوقاية...).

• ضرورة انخراط النساء الكادحات و العاملات الحزب الطبقة العاملة و عموم الكادحات و الكادحين:

يعتبر أيضا من بين أسباب هذه الوضعية الكارثية للمرأة العاملة هو غياب المعبر السياسي عن المصالح العاملات و الكادحات ، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات حيث أدى الغياب إلى هيمنة أحزاب البرجوازية المتوسطة والصغيرة على قطاعات واسعة من العمل النقابي، ووظفت هذه الهيمنة لخدمة مصالحها، أي لإخضاع جزء من الطبقة العاملة ومن بينهم المرأة العاملة لنفوذ هذه الأحزاب السياسي لمخططاتها وجعلها خزان انتخابي، وآخر همهم هو وضعية المرأة العاملة و الكادحة .

مما يطرح راهنية و ضرورة انخراطهن ومشاركتهن الواسعة و الفعالة في بناء حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات (حزب النهج الديمقراطي العمالي)، هذا البناء سيشكل عاملا أساسيا لرد الاعتبار للمرأة العاملة والعمل على تبوئها مواقع المسؤولية والقيادة ناهيك عن الاهتمام الحقيقي بوضعيتها، و يسعى جاهدا إلى تطبيق شعار إحدى منطلقاته «لا تحرر لمجتمع دون تحرر نسائه» وإعطاء القضية النسائية بعدها الطبقي.

تأتي أهمية و ضرورة بناء حزب عمالي ثوري لعدة اعتبارات :

باعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة المنتجة الحقيقية للثروة في ظل المجتمع الرأسمالي و المحرومة مما تنتجه بل و تتعرض لأبشع أنواع الاستغلال الوحشي.

2. هي الطبقة الوحيدة التي تفتقر لحزبها السياسي الذي يعبر عن مطامحها و انتظاراتها السياسية لتتأطر و تقود نضالاتها من أجل التغيير الثوري المنشود لحسم السلطة السياسية لصالحها من أجل التحرر الوطني و الديموقراطية و الاشتراكية حيث ينتفي استغلال الانسان لأخيه الانسان.

3. هي الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة التغيير الثوري لأن ليس لديها ما تخسر سوى قيودها و أغلالها من استغلال و فقر و تهميش و قمع....

و بالتالي فالنساء العاملات و الكادحات إلى جانب المثقفات الثوريات يطرح على عاتقهن عدة مهام ملحة من بناء و انخراط و نضال في قلب الحزب الثوري للطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي» من خلال :

1. التجذر وسط النساء العاملات و الكادحات و حثهن على الانخراط بالعمل النقابي و العمل على دمقرطته و محاربة البيروقراطيات النقابية و العقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق و المكتسبات المسلوبة من طرف مستغليها استغلالا مزدوجا، طبقيا من جهة و جنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المراة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة و أم و ثانيا بالنضال العام لجانب رفيقها الرجل.

2. المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسة الطبقية.

3. فتح نقاش مع المناضلات اليساريات و الماركسيات لإقناعهن بأهمية العمل السياسي المنظم من أجل المساهمة و الانخراط حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي».

4. بناء جبهة نسائية ديمقراطية و تقدمية و شعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن و كرامتهن وفق مجتمع الكرامة و الحرية والديموقراطية و المساواة الحقيقية.

« معاصي » صغيرة.. لأجل السينما

عبد اللطيف صردي

اتفقت القاعات السينمائية الرئيسية الثلاث بأسفي حينذاك، في زمن ولى وراح، (سبعينات القرن الماضي)، أقصد قاعات سينما «روكسي» و«روايال» والأطلس (أو الطليسة كما كنا نسميها حينئذ) على تقديم حصص سينمائية للعموم صباح كل أحد.. وكان اختيار هذا اليوم اختيارا ذكيا من أصحاب القاعات لأن أغلب الحرفيين بالمدينة، وكنت واحدا من بينهم خلال العطل المدرسية، كانوا يتقاضون أجرتهم الأسبوعية مساء السبت (نهاية الصيمانة).. كنت أنا أحصل على راتب أسبوعي لا يتجاوز الدرهم الواحد في البداية من نجار كنت أشتغل عنده، كان مقابلا للحي المعروف حينذاك بالسقالة (الذي سيهدم فيما بعد و يتحول إلى ما سيسمى بالكورنيش)..

ما علينا..

حين أكون «عاطلا عن العمل»، في تلك الطفولة الغابرة، يكون علي أن أقوم بسرقة بعض الزجاجات الفارغة من البيت.. أو أشياء أخرى بسيطة، أبيعها في أماكن معلومة، وبثمنها أروح مع الأصحاب لاسترداق لحظات جميلة في قاعات السينما...

يوما كنت ألهو مع الأصدقاء بزنقة ديكريت، عندما طلب مني زميل لي بنفس الزقاق أن أرافقه إلى سينما روايال... كانت جيوب الولد ملاى بالنقود، وكانت مناسبة لي لأتناول ما لذ و طاب من المأكولات على حساب صديقي، قبل أن نمضي معا لمشاهدة فيلمين ممتعين بسينما روايال أحدهما وستيرن من بطولة لي فان كليف والثاني فيلم هندي، في المساء لما عدنا، فوجئنا بأن هناك حملة اسىتنفار في الدرب بحثا عن صديقي الذي اكتشف شقيقه الذي كان يقيم برفقته، أن مبلغا ماليا قد سرق منه، و كان هذا سيتسبب في طرده من البيت وحرمانه بالتالي من متابعة دراسته، لولا تدخل بعض الجيران انتهى برأب الصدع والصلح بين الشقيقين.

نقطة نظام:

أريد فقط أن أشير إلى أن السنفيليا بالنسبة لي لم تكن حينئذ مرتبطة بالأفلام في حد ذاتها، انما بالقاعة السينمائية أولا وقبل كل شيء، وبهذه الأجواء الصاخبة، وذلك النزق الطفلي وتلك اللامبالاة والطيش والتمرد حيث كانت السينما بالنسبة لنا ملاذا ساحرا نحتمي بها من عنف وعسف وجور الواقع المحيط بنا... (يتبع)

النقابيّ المبدع بين الجاهز والحافز

نورالدين موعابيد

يجاري Derrida المربي Alain في قوله: «penser c'est dire «non، لذلك ستحاول السطور القليلة، الآتية إنصاف إبداع المبدعين ذوي الانتماءات النقابية، وتبرئتهم من التهمة البئيسة، الخسيسة، التي ملخصها أن أدب هؤلاء بدون ذائقة، بل إنه ضارب أطنابه في الابتذال، لا يتجاوز إعادة إنتاج «المفاهيم «النقابية مسخا، ونسخا.. صحيح أن النقابات في أصلها أطر مناضلة تحتج ضد أرباب العمل، الذين لا تسمح مصالحهم الطبقية، بأن تقاسمهم الشغيلة «فائض القيمة». إن هؤلاء الأرباب لا يجيدون سوى العسف والحيف.. وصحيح أيضا أن النقابات الحقيقية تحتضن حتى المعطلين المهضوم حقهم في الشغل. باعتبار أنه بالعمل، وحده، يحقق الإنسان إنسانيته، نحو ما ردد Engels.

ولعل من أوجب الواجبات أن النقابات لا تعدم قوة-قوى- اقتراحية ابتغاء المساهمة الفعالة في بناء التصورات المجتمعية: المشاريع الحداثية-الديمقراطية. وبما أن الحامل الرباعيّ، المشهور في الثقافة النقابية - المفترى عليه أحيانا كثيرة، في المجتمعات العربية، وهذا مؤسف ، مخجل في آن-: الاستقلالية، التقدمية، الديمقراطية، «الجماهيرية»، هو نبراس النقابات الأساس، تنظيرا وممارسة، فإن المنخرط المحصّن بالمبادئ اليسارية، ليجد ضالته في النقابة التي تقاسمه الألم والأمل. وغنيّ عن البيان أن المبدع النقابيّ مدجج بآليات العقل الناقد، فيجمع من ثمة بين الحسْنيْن: الإقناع والإمتاع، بعيدا، البعد كله، عن مزالق الابتذال ومآزق التردي، لأن المبتذل لا يكون ثوريا، ، نظير ما قال إلياس خوريّ.

هكذا يدرأ المبدعُ الاجترار والتآكل والجاهز، مجترحا الحافز، محاولا بإصرار تحويل الحامل الرباعيّ، المشار إليه، إلى محمول جماليّ (إستتيقيّ) يتصالح بفضله الوعي/ اللاوعي الذاتيّ، والوعي/اللاوعي الجمْعيّ، فإذا هما متآلفان إلى حد التماهي.. فيدفع عنه تهمة خسيسة، بئيسة، هي الأخرى، ملخصها الواقعية الانعكاسية (الآلية). وسبق أن احتميت في نص سابق، كتبته منذ سنوات، بقول Dostoïevski : «ليس هناك ما هو أكثر شاعرية من الواقع. «، أعيده هنا لراهنيته وحجيته. ومن الأمثلة الدالة، دلالة صارخة، على أن السياسة والإيديولوجيا الحقيقيتين لا تعوقان الإبداع في الأدب الفلسطينيّ، ألا يكفينا فخرا أن يفوز محمود درويش بجائزة Le- nine الذهبية؟!.. والواقع أنني لم أتمثل نمط الإنتاج، ووسائله، وتوزيعه الذي يحدد علاقاته جيدا إلا بعد أن شاهدت فيلم «البداية» (أخرجه رائد السينما المصرية، الواقعية «صلاح أبوسيف).. وماذا بعد هذه السطور؟.. هل يمكن استنتاج خصوصية- ات- ما، بوسعها أن تسم المثقف البروليتاريّ تقطع الشك باليقين، فتعزّز الذائقة الإبداعية لدى الرفاق المناضلين..؟

أبريل 2024.

رجة الروح

محمد كابي / المغرب

يا وطنا ضاقت من الفواجع
فيه رؤية الأحداق
ماتت فيه الضمائر وشرارة الغضب
أجهز سيف الإبادة على الأعناق ؛
تعرت عورة كل الأقنعة
لما المؤامرات عكست
حقيقة كل البلايا
التي أخفت عمق الحكايا
كسرت
في غزة العزة كل المرايا
يا مجمع كل الخطايا
أطنان من القنابل
من الصواريخ كل صباح
مئات القتلى ، نساء ورضع
تحت الأنقاض تعفنت الأرواح
يخجل الموت من هول الدم المراق
ذبح ، اغتصاب والعالم يتفرج
على شعب إلى الإبادة يساق
يا عالما ضاقت فيه من الرعب
رؤية الأحداق
يرقص الأعداء على جثامين الضحايا
وناصر الدين فينا ينتشي ثمالة
على نهد قينة بالكأس الغربي الدهاق
هي ذي قمة الجنون
هي ذي فوضى العالم الجديد
الذي شذ على الشعوب حبل الخناق ...
شاخ فينا الخوف والجبن
العطش والظلام سيد السجايا
سيوالدولة المنتهكة تترنح
في حلبات المين والشقاق...
دبّ اليأس طفح الكأس
بالأمس سلمتم بغداد
لمقصلة الجزار
وطرابلس ذبحتم أبناءها دون حياء
دون شعور بالعار
حلب سلختم جلدها
بيروت يمتد إليها جسر الدمار
شيعتم جنازة الفكر
سيجتموها بالحصار والأطواق...
يا وطنا ضاقت فيه من الرعب
رؤية الأحداق
نواياكم عرتها اليوم غزة
ورفعت القناع عمن توارى خلف الأبواق
فمن قائل اقتلوهم
وصارخ هجروهم
ما قالها غريب ولا عدو
بل هجين من الأقارب والسواق
لا العرب عرب ولا الغرب غرب
هذه الحروب المدمرة
لا تخضع لأي ميثاق..
مددتم للطاغية سكين الجريمة
شاركتم جهرا في ذبح السلام
أقمتم على أشلاء العروبة أكبر وليمة
عقدتم بعد ألف قمة ، قمّة
للخطب العقيمة
كلها خنوع صمت ركوع وبيانات النفاق
ما لاحت على وجهكم من إباء الأبطال
شرارة النخوة والشهامة
أسماؤكم تزن الجبال
افعالكم أقبح من سلوك الدجال
خسئتم أقولها بالصوت العالي
ما أنا منكم
ما أنتم من سلالة العرب،
سبحانه قد كشف الحقيقة
شلحكم على بوابة الأنفاق..
مزقتم أستار القدس والحرم
من أجل الكراسي
صليتم قبالة البيت الأبيض
الملطخ بدم الأطفال والشيوخ والصبايا
تنافختم زهوا في مواخير العدم
طالبين الأمان كي يبعث لكم وحوش العصر
باقة من الأشواق..
حماة العرين بعتم الدين والأرض
قطعتم عن خصر الوطن
مثانة النطاق،
كنتم تجزون رؤوس علماء الرفض
ترسلونها للحرب حطبا
تعبّئون إمامة من معاهد الكنائس
لتؤم بحيا على الوفاق
حيا على السباق
اليوم دخلتم جهرا بسلاحكم
لمعارك الإبادة كي تشربوا نصيبكم
نخب دم العروبة المراق
هرعتم صاغرين وشعاركم
أقتل أخاك ظالما أو مظلوما
من أجل سلطة او حماية مزعومة
هرولتم إلى قبلة الخزي كلوعة المشتاق
حتى الله تبرأ منكم
هذا الكم من عتاد الدمار
كالخزف في متاحفكم
قادر أن يهب الحياة لملايين الجياع
لألف دولة ودولة بلا كرامة
أغرقها طوفان اليأس والإملاق
لست منكم ، لقد كفرت بعروبتكم
أيها الشعراء السابحون
وراءهم في حوض النفط
وعار السحط
حرروا القصيدة من بلاط المدح
كونوا ولو لمرة صوت الحق
يا منبع الشر والإخفاق..
كونوا الرجة والهزة
استأصلوا قلوب التطبيع
ويمموا ولو بالحرف جهة غزة
لتعيدوا للوطن حناجر العشاق
ويا سيوف الخزي المسلولة
على أعناق الصبية والنساء
في القدس والخليل
غدا سيبشركم الدّنّ يا غتصاب
أراضيكم وسبي نسائكم
غدا لن يغفر لكم جنين اليوم
لذة الخيانة فقد خرج من بطن أمه
على صوت القصف يتيما قبل الأوان
كالبراق..
يا غزة العزة لا تستجيري بالعرب
من الرمل إلى البحر
ابطالهم من قصب
مجرد أصنام هم
لا حكام لا أقلام
لا شعوب استفاقت كلهم تحت النعال
حلت لهم شهوة اللعاق
أولي الأمر على شؤون القهر
طوبى لهم إلى حائط المبكى
يتسابقون إلى جامور اللحاق
تاريخهم كله لعن حياتهم فتن
نكح يهودا زوجاتهم
دون مقدم الصداق
يا غزة العزة لا تستجدي
السند من حمالة الحطب
ولا من أبناء أبي لهب
يا غزة الشموخ أملنا فيك
وحدك تحملين للنصر البشارة
للفقراء لكل الرفاق
وعلى هؤلاء الأقزام
الذين ينامون بالحفاظات هلعا
ويستيقظون بالحفاظات وجلا
على العروبة
فلتلقي وثيقة اليمين والطلاق
الجديدة في : 25/03/2024

معاد الجحري

إن إسقاط التطبيع سيكون، كما تدل على ذلك دروس التاريخ، بفضل التقاء بين كفاح الشعب الفلسطيني ونضال الشعبي المغربي

تقديم

في هذا العدد، من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لذكرى 30 مارس، يوم الأرض، نستضيف الرفيق معاد الجحري، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي وعضو السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. نحاوره حول السياق الذي تأتي فيها الذكرى هذه السنة خصوصا في ظل العدوان الهمجي الصهيو-أمريكي الامبريالي وحرب الابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والمهام المطروحة على الجبهة وعلى شعوبنا وأحرار العالم في مناهضة الجرائم الصهيونية ولدعم حق الشعب الفلسطيني في المقاومة....

■ يخلد الشعب الفلسطيني، ومعه كل حرائر وأحرار العالم، الذكرى 48 ليوم الأرض، هذه السنة، في ظل حرب إبادة جماعية يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، كيف تقارب هذا الموضوع؟

● **تتزامن ذكرى يوم الأرض لهذه السنة مع مرور 176 يوما على عملية طوفان الأقصى المجيدة وقيام الكيان الصهيوني بحرب إبادة جماعية لا غبار عليها، متجاهلا التدابير الاستعجالية التي أقرتها محكمة العدل الدولية على إثر الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضده. الواقع، أن العدو أصيب بالسعار على إثر هذه العملية التي أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية على صعيد عالمي، وتعد نقلة نوعية غير مسبوقة وعلامة نضج تكتيكي كبير لدى المقاومة. ويهدف العدو الى القضاء على المقاومة برمتها وتهجير السكان الى خارج غزة. ويتحدث عما بعد الحرب، وحاول إرساء سلطة بديلة عميلة، تضمن له السيطرة على الأرض والسكان من خلال روابط القرى المشكلة من الأعيان ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا.**

كل أوهام العدو تتكسر على صخرة المقاومة التي تخوض حرب تحرير شعبية حقيقية، وقد نجحت في لف كل الشعب حولها وطورت أساليب وتكتيكات قتالية بسيطة ومناسبة لجغرافيتها وفعالة تدمي جيش الاحتلال. ينبغي الإشارة هنا الى أن حركة «حماس» هي مكون أساسي من مكونات حركة التحرر الوطني ولكنها ليست وحدها في ميدان القتال، وأن ما تقوم به قناة «الجزيرة» بتجاهل الأدوار المشهودة للفصائل الأخرى وحصر المقاومة في «حماس»، والى حد ما في «الجهاد»، يعد أمرا مضرا بالقضية.

كما تحظى المقاومة بدعم شعبي معتبر على الصعيد العالمي، تحركه القوى التقدمية ونقابات عمالية ومنظمات مدنية مناهضة للصهيونية والامبريالية والاستعمار والحروب. كما يشارك في هذه الحملات التضامنية الشجاعة أغلبية اليهود الأمريكيين المناهضين للصهيونية وكل هذا يدل على أن القضية الفلسطينية ليست قضية دينية.

لا بد من الإشارة الى أن حرب الإبادة تجري بمباركة وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية العميلة وكذلك الإسلامية مثل تركيا التي انفضح زيف شعارات رئيسها أردوغان.

كما تجري بشراكة الدول الامبريالية الغربية وعلى رأسها أمريكا التي يجب اجبارها عبر كل أشكال الضغط على وقف المذبحة. أظن بأن الطور الحالي من تاريخ البشرية يشهد تفكك الإمبراطورية الأمريكية الذي يتم من أطراف النظام الرأسمالي. لقد حصدت أمريكا هزائم مدوية في أوكرانيا وفي اليمن ولبنان وفشلت في العراق وفي سوريا، لذا يتملكها الذعر من فقدان قاعدتها المتقدمة في الشرق الأوسط.

■ هناك من يقول، إذا كانت الانتفاضات السلمية ليوم 30 مارس 1976، قد ارتبطت بشكل مباشر بحق الشعب الفلسطيني بتشبثه بأرضه، فإن معركة طوفان الأقصى هي امتداد لها بالسلاح من أجل حقه في تقريره مصيره، هل توافق هذا الرأي؟ وكيف؟

● **نعم، بكل تأكيد. التشبث بالأرض وتحريرها من الاستعمار وتقرير المصير سيان. لقد انطلق يوم الأرض كإضراب عام شامل في الجليل والنقب وامتد لغزة والضفة ومخيمات اللاجئين بلبنان. ولكن الشعب الفلسطيني جمع دائما بين مختلف أشكال المواجهة مع العدو الصهيوني، يتداخل فيها الايديولوجي والثقافي والفني والمقاومة السلمية بالمقاومة المسلحة وهذا منذ الثورة الفلسطينية الكبرى ستة 1936 والتي تأثرت بالحركة المسلحة التي قادها عز الدين القسام سنة 1935. وإذا كنا لا نقلل من أي أسلوب في النضال، فلا بد من التأكيد بقوة على أن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الرئيسي لتحرير فلسطين ودونها لا يمكن تحقيق هذا الهدف أبدا، وهذا مبدأ يسري على جميع البلدان المستعمرة والمضطهدة. ان دعوة محمود عباس، الى الاقتصار على المقاومة السلمية، وقيام أجهزة هذه السلطة بمطاردة المقاومين وتعاونها وتنسيقها مع الاحتلال، يضرب في مقتل كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة، هذا مع العلم أن الاتجاه المتنفذ في السلطة لا يقوم بالحد الأدنى من هذه المقاومة السلمية المزعومة ولا حتى بالحراك الديبلوماسي المطلوب على مستوى الهيآت الدولية.**

■ هناك بعض الانتقادات التي توجه للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، منها أنها لم تنوع في إبداعاتها النضالية التي لم تتجاوز حدود وقفات هنا وهناك وبعض المسيرات المحدودة، فمثلا لم تنظم اعتصامات مفتوحة، ولم تحاصر المراكز التجارية التي تدعم الكيان الصهيوني، ولم تحاصر مكتب الاتصال الصهيوني ببلادنا. بصفتك قياديا في الجبهة، ما رأيك في هذه الانتقادات؟

● **الأمر يحتاج الى توضيح. لقد شكلت الجبهة أداة هامة في يد الشعب المغربي وقواه الحية لنقل القضية الفلسطينية الى الشارع. فمنذ تأسيسها لم تتوقف المظاهرات من وقفات ومسيرات شعبية حاشدة في المدن الكبرى. لقد تمكنا من تنظيم 16 يوم وطني احتجاجي/تضامني شاركت فيه عشرات المدن (40 مدينة خلال الذكر 48 ليوم الأرض موضوع حديثنا). وعرف نضال الجبهة طفرة نوعية مع انطلاق حرب الإبادة لغزة. وحاولت الجبهة الربط بين هذا العمل والمقاطعة وتوفقت في ذلك بشكل متفاوت من منطقة الى أخرى ولكن الطريق لازال طويلا لكي تصبح المقاطعة وفق رؤية البدس (BDS) ثقافة مستبطنة من طرف مكونات الجبهة. وفي الدار البيضاء تم التظاهر أكثر من مرة أم القنصلية الأمريكية. في الاجمال ساهمت الجبهة بقسط وافر في فضح التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني وبفضلها يوجد الشعب المغربي اليوم على رأس الشعوب الأكثر تجسيدا لدعم القضية في منطقتنا الى جانب اليمن والأردن. ولكن أنا متفق مع جوهر السؤال فيما يرتبط بالاجتهاد والابداع والتفكير في وسائل وأشكال المواجهة من اعتصامات وتظاهر في قلب الأحياء الشعبية وأمام العلامات التجارية والمقاولات والمؤسسات التي تدعم كيان الاحتلال وفضح أبرز الشخصيات المطبعة...**

■ رغم كل احتجاجات الشعب المغربي من أجل إسقاط التطبيع المخزني مع العدو الصهيوني، مازال النظام المخزني ممعنا في تنويع أشكال هذا التطبيع الخياني؟ كيف تحلل ذلك؟ وهل هناك برنامج ما لإسقاطه؟

● **ليس هذا وحسب، بل انتقل الى قمع الجبهة. الامعان في التطبيع، دليل على عمق الروابط التي نسجها النظام في إطار علاقات التحالف الصهيو-أمريكي في إطار ما يسمى بالتطبيع. ولكن الأمر يتجاوز التطبيع بل يتمثل في حماية صهيو-أمريكية على بلادنا يستفيد منها النظام للحفاظ على استمراريته واستمرا مصالح الكتلة الطبقية السائدة التي تستغل وتنهب وتفترس شعبنا.**

ان اسقاط التطبيع سيكون، كما تدل على ذلك دروس التاريخ، بفضل التقاء بين كفاح الشعب الفلسطيني ونضال الشعبي المغربي ضد التطبيع وهذا ما حصل في الانتفاضة الفلسطينية الثانية حيث تم اغلاق مكتب الاتصال بالرباط في أكتوبر سنة 2000. لذا فان الفكرة الجوهرية التي تحكم برنامج الجبهة هو تصعيد النضال وهو جوهر شعار وبرنامج المجلس الوطني الرابع.

■ كلمة حرة أخيرة؟

● **القضية الفلسطينية، لكونها مسألة تحرر وطني وليس قضية انسانية مجردة، وبالنظر لسياسة النظام في هذا المجال، فاني أعتبرها واجهة من واجهات الصراع الطبقي وعنصرا من عناصر أزمة المشروع المخزني.**

وشكرا جريدة حزبنا على اتاحتها لي هذه الفرصة.

إفريقيا وفلسطين والكيان الصهيوني !!

المصطفى خياطي

كان الزعيم نيلسون مانديلا قد اختصر الموقف تجاه القضية الفلسطينية بالقول: « نحن نعلم جيدا أن حريتنا غير مكتملة دون حرية الفلسطينيين».

والآن و بعد شهرين من تقدم دولة جنوب أفريقيا عبر فريقها القانوني، برفع دعوى قضائية ضد الكيان الصهيوني لدى محكمة العدل الدولية، و بعد هذه المدة وو في خضم طوفان الاقصى ، يتبين ان الأدوار تبدلت نوعا ما. ففي الماضي كانت القضية الفلسطينية تحظى بشبه إجماع إفريقي باستثناء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. و كانت الدول الأفريقية تتكتل في تقاطبات تحررية يقودها زعماء كانت لهم صفات القيادة وكانت لهم الشجاعة والإجماع الشعبي سندا للتعبير عن الموقف في مختلف المناسبات الأممية والإقليمية والمحلية ،و خصوصا بعد سنة 1953 وإلى حدود اوائل تسعينيات القرن الماضي وتحديدا بعد اتفاقية أوسلو سنة 1993.

نشهد الآن أن أكبر التظاهرات والمسيرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني هي تلك التي تعرفها شوارع العواصم الأوروبية، و حتى في بعض المدن الأمريكية، لكن نادرا و قلما نسمع ان عاصمة أفريقية جنوب الصحراء انتظمت فيها مسيرة تضامنية مع فلسطين. لماذا؟

قد يجتهد المرء و يعزو ها الخفوت العام للتضامن الأممي إلى أن معظم دول أفريقيا تعيش اوضاعا اقتصادية و معيشية صعبة جدا، فيما بعضها الآخر بالكاد يتعافى من آثار و نتائج الحروب الأهلية التي زرعت الخوف من المواقف والولاءات. بالإضافة كذلك إلى تعثر نضج مجتمع مدني (أحزاب ومنظمات نقابية وحقوقية) تقود هذه المبادرات التضامنية الأممية. و هذا ناتج عن سنوات الجمر والرصاص التي فرضتها الأنظمة الديكتاتورية التبعية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ،فإن الموقف الإفريقي تأثر كثيرا من توقيع اتفاقية السلام في 1993، وخصوصا أنه عوض ان يأتي بالحل والسلام، جاء بعده مسلسل النكسات والاعتداءات وحروب الإبادة والتهجير والاستيطان. فافريقيا التي قادت في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، النضالات والمرافعات لصالح الشعب الفلسطيني، كانت تؤمن المصير المشترك والهدف المشترك وبالتالي العدو المشترك، الذي هو الامبريالية والاستعمار ونهب الخيرات والممتلكات. لكن أوسلو و ما بعدها كانت بمثابة قطعة الثلج في رقبة زعماء التحرر الإفريقي (أو ما تبقى منهم).

قبل ذلك بسنين مثلا، كان جمال عبد الناصر يتراس دولة عربية ذات وزن عربي وإفريقي: مصر، وهي التي كانت تمثل القارة الأفريقية في مؤتمر باندونغ المؤسس لمجموعة دول عدم الانحياز، التي انضمت إليها دول أفريقية مثل السودان وليبيريا و نيجيريا و ليبيا وإثيوبيا وغانا بالإضافة إلى مصر. كما أسس تكتلا سياسيا له ميولات اشتراكية مكون من عدة دول كانت تسعى للتحرر بزعامة مقاومين وطنيين آمنوا بالقضية مثل باتريس لومومبا (الكونغو) وكواني نكروما (غانا).. وهذه التكتلات كانت تربط تحرر شعوبها بتحرر الشعب الفلسطيني والعكس صحيح. أما الحدث الذي ألهم حماسة الشعوب وزعمائها وكان نقطة جذب بالنسبة للنخب السياسية والفكرية في إفريقيا وعند العرب، فكان هو حدث تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي. حالة الاستقطاب هاته تكللت مجهودات تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في مرحلة انتقالية سنة 1958 ورسميا سنة 1963. وهي المنظمة التي وضعت كنقطة أساسية ومحورية في أرضيتها التأسيسية مسألة القضاء على جميع أشكال الاستعمار وحكم الاقليات الموالية للمستعمر.

السؤال الآن: «هل ستكون دعوى جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني الذي انفضحت جرائمه من مجازر وإبادة جماعية و...، فرصة لإعادة توهج القضية الفلسطينية داخل العمق الإفريقي؟»

ذلك ما يجب العمل والنضال من أجل تحققه لتحتل القضية الفلسطينية مكانتها لدى شعوب القارة الافريقية كقضية شعب مقاوم يكافح من أجل تحرره من نير استعمار كيان مصطنع استيطاني عنصري مدعوم من طرف الامبرياليات التي زرعته كسرطان في المنطقة خدمة لمصالحها الهيمنية.

فلسطين، أرض لا تتجزأ لشعب لا يتجزأ

(بيان مشترك لأحزاب ومنظمات بمناسبة يوم الأرض)

تمر اليوم الذكرى 48 ليوم الأرض تخليدا لمعركة لازالت تشكل جوهر الصراع في فلسطين المحتلة، فالأرض لازالت هي عنوان معارك الشعب الفلسطيني منذ ولادة المشروع الصهيوني كأداة متقدمة للإمبريالية العالمية من أجل وضع اليد على مقدرات المنطقة وخيراتها ووأد طموحاتها في التحرر والاستقلال.

وتتزامن ذكرى هذا العام مع حرب الإبادة الوحشية التي تستمر لقرابة ستة أشهر على خلفية عملية «طوفان الأقصى» البطولية التي نظمتها المقاومة الفلسطينية الباسلة.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه،

-تحيي ذكرى يوم الأرض وهي ملتحمة بالشوارع والساحات والميادين مع كل الشعوب والقوى الحرة المناهضة للإمبريالية والصهيونية والاستعمار.

-تحيي الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وعلى رأسها المقاومة المسلحة كرد ثوري عادل ومشروع.

-تحيي المقاومة المسلحة في لبنان والعراق واليمن في اسناد المقاومة الفلسطينية وكل أحرار العالم الذين فضحوا جوهر الصهيونية كإيديولوجية استعمارية عنصرية.

-تعتبر أن الأرض كانت ولازالت هي جوهر الصراع الذي لا حل له إلا بتحرير الأرض، كل الأرض، من البحر إلى النهر وعودة كل اللاجئين وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية وعاصمتها القدس على كامل التراب الفلسطيني.

-تجدد إدانتها للتواطؤ المخزي للأنظمة العربية، عميلة الصهيونية والامبريالية، وعلى رأسها الأنظمة المطبعة التي ترفرف في عواصمها أعلام كيان الاحتلال، والتي تقمع الأحرار بايقافهم (الأردن،البحرين) وتلفيق القضايا ضدهم ومحاكمتهم (المغرب) أو الاعتداء عليهم في الشارع(مصر)، وفي هذا الصدد فإنها تتضامن مع كل المناضلين والأحرار، نساء ورجالا، ضحايا القمع والقهر.

-تهيب بكل القوى التقدمية في المنطقة وفي العالم أن تضاعف الجهد من أجل إسناد الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، و مقاطعة كيان الاحتلال وفضح جرائم الإبادة والتجويع واغتصاب الأرض وانتهاك كرامة الإنسان على طول فلسطين المحتلة، في غزة والضفة والداخل المحتل، وتصعيد التعبئة من أجل الوقف الفوري للعدوان وفتح المعابر وإدخال المساعدات.

العزة للمقاومة
المجد للشهداء
النصر لفلسطين
في 30 مارس 2024

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

-1حزب العمال-تونس
-2حزب النهج الديمقراطي العمالي-المغرب
-3الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
-4حركة نستطيع-موريتانيا
-5حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
-6الحزب الشيوعي اللبناني
-7حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
-8الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
-9تجمع الصحراويين المدافعين عن حقوق الإنسان CODESA
-10حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد-تونس
-11حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-مصر
-12الحركة التقدمية الكويتية
-13الحزب الشيوعي الأردني
-14 الحزب الشيوعي السوداني.

من وحي الاحداث

قول في الثقافة والمثقف

التيتي الحبيب

نظم فرع النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء، ندوة حول « دور المثقف في التغيير» أطرها أستاذان من أساتذة التعليم العالي، وهما من أصدقاء الحزب. اشكرهما على العرضين القيمين، وقد تناول كل من جهته، إشكالية العلاقة بين المثقف والثقافة مع السياسي والسياسة. لم يسعفني الوقت، نظرا لكثرة المداخلات وضيق الحيز المتاح لكل واحدة، أن أكمل تفاعلي مع العرضين، ولذلك ابسط رأيي هنا في ثلاثة أفكار.

الفكرة الأولى؛ تتعلق بمحاولة تفسير ما نراه اليوم من انسحاب المثقفين من الفعل الثقافي الملتزم بقضايا الشعب والكادحين، وسيادة الميوعة والضحالة، وانحياز أغلبية المثقفين لصف الامتيازات المادية وللمانحين. يعود هذا الواقع وهو محصلة لسياسة انتهجها النظام القائم منذ نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، بعد أن قرر توسيع قاعدته الاجتماعية لمعالجة أسباب أزمته السياسية والاجتماعية، التي كادت أن تعصف بالنظام القائم بعد المحاولات الانقلابية. لم تكن المغربة آنذاك منحصرة على الشق الاقتصادي، بل استهدفت أيضا وأساسا جلب النخب المثقفة لخدمة السياسات الجديدة للنظام، بما فيها إلحاق اطر الأحزاب المعارضة والضغط على تلك الأحزاب بشراء قادتها وأطرها المثقفة بعد إشباعها قمعا وحصارا وإعداما وهو ما نسميه بمخزنة أحزاب المعارضة الإصلاحية.

الفكرة الثانية؛ تتعلق بانتشار خطاب سياسي ينفر المواطن والنخب من العمل الحزبي، وشيوع أفكار فوضوية أو معادية للتنظيم « كل من تحزب خان» ومن بين هذه الحملة انتشرت بعض الدراسات الاتروبولوجية توظف نفس الفكرة وتغذيها بالعد مثل ما فعل الحمودي بكتابه تحت عنوان «الشيخ والمريد»؛ فما لم يجتهد فيه الحمودي وهو انه لم يتعامل مع الزوايا كأحزاب سياسية وشيوخها كقادة هذه الأحزاب، ومريديها كأعضاء في الاحزاب. هذا اولا، ثانيا لم ينشغل الحمودي بقضية الديمقراطية والفكر الجماعي ومعضلة وحدة الممارسة. إنها طبعا قضايا أصيلة في الصراع السياسي في المجتمع المغربي قبل الحماية الاستعمارية وبعدها. كانت أطروحة « الشيخ والمريد» مدخل انتروبولوجي لنشر أو المساهمة في تنفير المواطنين من العمل السياسي، وإضعاف ممارسة الانتظام الحزبي والنقابي والتأصيل للفردانية وبذلك يساهم الخبراء في إخلاء الساحة من التنظيم المعارض القوي.

الفكرة الثالثة؛ ولأن المثقفين ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة الأصول الطبقية، فهم يشكلون خليطا يخترقه الصراع الطبقي، ومن تم فهم بدورهم خاضعون لا محالة لعملية فرز واصطفاف بحسب القضايا المثار حولها الصراع السياسي والفكري. ولذلك نجد هذه الفئات متصارعة بدورها، وتخوض معارك ضمن ما نسميه بالجبهة الثقافية، كما يخوض العمال الصراع في الجبهة النقابية أو السياسية. ولأن الأحزاب السياسية وحتى النظام القائم، يولون أهمية كل حسب أهدافه، فإن الاهتمام بهذه الجبهة وتقديم البرامج والخطط لاستقطاب المثقفين إلى صف الجماهير بشكل عام والى جانب الطبقة العاملة بشكل خاص، تعتبر مسألة حيوية تسمح بفرز المثقفين العضويين الذين سيلتحقون بصفوف الحزب المستقل للطبقة العاملة والانصهار مع الطلائع البروليتارية وطلائع الكادحين، لبناء أدوات التغيير الثوري والضرورية لانبثاق المجتمع الجديد.